المكتبة الحديثية
(٣)

أسس النظر في علم الأثر

وهو شرح لطيف على المنظومة البيقونية
يؤسس
تصورا كليا لعلوم الحديث الشريف



محمد مجير الخطيب الحسني

دار الثريا

أُسُسُ النَّظَرِ
فِي
عِلْمِ الأَثَرِ

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى - إصطنبول

١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م

الطبعة الثانية - إصطنبول

١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢م

دار الثريا

Suraya.Book@gmail.com

المكتبة الحديثية

(٣)

أسس النظر في علم الأثر

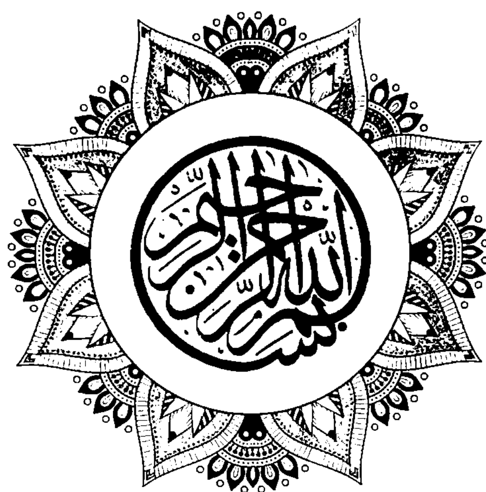
وهو شرح لطيف على المنظومة البيقونية

يؤسس

تصورًا كليًا لعلوم الحديث الشريف

محمد مجير الخطيب الحسني

دار الثريا



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم، على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته الكرام الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

اللهم علمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علمتنا، وزدنا علمًا يا عليمُ يا حليمُ.

اللَّهم أرِنا الحقَّ حقًّا وارزقنا اتِّباعَه، وأرِنا الباطلَ باطلًا وارزقنا اجتنابَه، ويسِّرْ لنا وللمسلمين من الخير أكثرَ مما نرجو، واصرِفْ عنا وعن المسلمين من الشرِّ أكثرَ ممّا نخاف.

أمّا بعد:

فعلمُ الحديث الشريف من أهم العلومِ الإسلامية، وهو ركنٌ تنبني عليه كثيرٌ من الشرائع والأحكام؛ لأنَّ القرآنَ الكريمَ والسنةَ المطهَّرةَ ـ على صاحبها الصلاة والسلام ـ هما المصدران الأصيلانِ لدين الإسلام؛ في عقائده، وفي شرائعه، وفي سلوكه وأخلاقه.

فمَن آمنَ بأحد المصدرين ولم يؤمنْ بالآخر؛ لم يؤمنْ بالإسلام الذي أنزله الله على رسوله ﷺ، وأمرَ الناس باتِّباعه، وجعل ثوابَ الإيمان به الجنةَ، وعقابَ الكفر به النارَ.

ومـن آمـنَ بالقـرآن ولـم يؤمنْ بالسـنة، فقـد كفـرَ بالقرآن والسـنة معًـا، وكان كمَـن شـهد ألا إلـه إلا الله، ولـم يشـهد بأن محمدًا رسـولُ الله، فقد كفر بالشـهادتين معًا.

وعلومُ الحديثِ الشريف ـ أو ما يسمَّى: «علمَ مُصْطَلَحِ الحديث» ـ من العلوم الآليَّة[1] التي يُعرفُ بها مدى صحة الخبر (أي: الدليل)، كما يُفهمُ من «علم أصولِ الفقه» مدى صحة الاستدلال، إذ ليس كلُّ مَن أورد في كلامه دليلاً من القرآن أو السنة مصيباً في استدلاله.

هذان العِلْمان ـ «مصطلح الحديث» و«أصول الفقه» ـ هما جناحانِ لا يطير طالبُ العلم بدونهما، ولا تُبنى ثقافة إسلامية صحيحة بعيدًا عنهما، وهما العِلمان اللّذان يشكّلان المنطقَ الإسلاميَّ في تصوُّر الأشياء.

ولا يقتصرُ «علمُ أصول الحديث» ـ من جهة أخرى ـ على دراسة النصوص الشرعية وحسب، بل يتجاوزُها لدراسة كلِّ نَقلٍ، سواءٌ كان من الأخبار التاريخية الماضية، أو من الحياة الحاضرة، لذلك فإنَّ دارسَ هذا العلم يملكُ من المعايير والضوابط ما يجعله يتثبَّت من الأخبار، ولا يغترُّ بكل ما يسمع من حديث، ولا تُبهرُه مظاهرُ الدعاية والإعلام.

فإن لم يملك ذلك كان كمَن حفظَ قواعدَ النَّحو والصرف، دون أن يُدركَ ذهنُه فهمَ الخطاب، ودون أن يُقيمَ لسانُه ردَّ الجواب.

---

(١) تنقسم العلوم إلى قسمين:

١ ـ **علوم غايات**: وهي العلوم المقصودة لذاتها، والتي ينبني عليها العمل، كالعقائد، والتفسير، والفقه.

٢ ـ **علوم آلات ووسائل**: هي علوم غير مقصودة لذاتها، وإنما هي خادمة لعلوم الغايات، ووسائل مُعِينة على تعلُّمها، كعلم النحو، وأصول الفقه، ومصطلح الحديث.

وكذلك «علمُ أصول الفقه»، يستفاد من مسائله فهمُ النُّصوص؛ عامِّها وخاصِّها ومطلقِها ومقيَّدها، ونحو ذلك من الضوابط، وبدون مراعاته لا يمكن للإنسان أن يفهم الكلامَ على وجهه الصحيح.

إذنْ؛ فهذان العلمان هما الأساسُ في تشكيل العقلية الإسلامية، التي دوَّن علماؤنا رضي الله عنهم العلومَ وفقها.

و«علم مصطلح الحديث» لا يحتاجُ في مبادئه كميةً كبيرة من ذخيرة علمية سابقة، بل بعضَ مفاتيحَ؛ مَن حازها وأحسنَ استعمالها دخل هذا العلمَ من أوسع أبوابه، وأهمُّ هذه المفاتيح: إتقانُ التصوُّر لمبادئه، ثم تأتي مسائله تباعًا.

وقد أَلَّف العلماء في «مصطلح الحديث» كثيرًا من الكتب والدراسات قديمًا وحديثًا[1]، وهي بين مجلَّدات كبيرة ورسائلَ صغيرة، ونظموا كذلك العديدَ من

---

(١) من تلك الكتب: «**معرفة علوم الحديث**» للحاكم (٤٠٥هـ)، و«**الكفاية في علم الرواية**» للخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، وهما نموذجان لكتب المتقدمين المسندة.

وكتاب «**معرفة أنواع علم الحديث**» لابن الصلاح (٦٤٣هـ)، وهو مدار هذا العلم فيما بعد القرن السابع، فلا يحصى كم ناظمٍ له ومختصر، ومعارضٍ له ومنتصر.

ومنها: «**فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**» للسخاوي (٩٠٢هـ)، و«**تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**» للسيوطي (٩١١هـ)، وهما نموذجان للكتب الجامعة الشارحة.

ومنها: «**قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**» للقاسمي (١٣٣٢هـ)، وهو نموذج لكتب النهضة الحديثية في القرن الرابع عشر.

ومنها: «**أصول الحديث، علومه ومصطلحه**» للدكتور محمد عجاج الخطيب الحسني، و«**منهج النقد في علوم الحديث**» للدكتور نور الدين عتر (١٤٤٢هـ) رحمه الله تعالى، وهما من الكتب المعاصرة المقرِّبة لفهم هذا العلم بأسلوب يناسب طلبة الجامعات.

ومنها: كتابنا: «**معرفة مدار الإسناد**»، وفيه تحريرٌ وحلٌّ لمسائلَ كثيرةٍ أشكلَ فهمُها في هذا العلم، ضمن تصوُّرٍ شاملٍ لعلوم الحديث الشريف.

المنظومات، منها المطوَّلة كالألفيات[1]، ومنها المختصرة كالمنظومة التي بين أيدينا، وهي: «**المنظومةُ البَيْقُونِيَّة**».

و«**المنظومة البيقونيّة**»: هي نظمٌ من أربعة وثلاثين بيتًا، نظمها مؤلفٌ مغمور، إذ ليس له ترجمةٌ معروفة، لكنَّ الله جعل ذكرَه على كل لسان من ألسنة طلاب علم الحديث، وسارت بقصيدته الركبان، وهذا دليلٌ على إخلاصه وصدق نيته.

وقد ذُكر أنَّ اسمَه: عمر ـ وقيل: طه ـ ابن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي الشافعي، المتوفى نحو ١٠٨٠هـ، رحمه الله تعالى.

وهذا شرحٌ ميسَّرٌ على المنظومة البيقونية، كنتُ ألقيتُه على بعض طلاب العلم في خمسةِ مجالس، في شهر جمادى الآخرة من عام ١٤٤١ من هجرة النبي ﷺ.

وقد قام الأخ الكريم الأستاذ محمود الحلبي بتحريره من التسجيلات وتنضيده، كي يعمَّ انتفاعُ طلاب الحديث به، ولم يكن القصدُ تأليف كتاب في شرح المنظومة، فقد أُلِّف في شرحها كثيرٌ.

واللهَ تعالى نرجو أن يؤسِّس هذا الشرح تصوُّرًا لعلوم الحديث عند الطلبة، وأن يسهِّلَ عليهم فهمَ مسائله، وأن يتقبَّله منا، وينفعَ به كلَّ من قرأه أو نظر فيه، والله سبحانه أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

خادم السنة المطهرة

محمد مجير الخطيب الحسني الدمشقي

إصطنبول في ١٤/ شوال / ١٤٤١هـ

---

(١) منها: ألفية الحافظ العراقي (٨٠٦هـ)، وألفية السيوطي (٩١١هـ).

الفصل الأول

مدخل إلى دراسة علم مصطلح الحديث

مصدرُ الحديث الشريف هو سيِّدنا رسولُ الله ﷺ، الذي زكَّى الله لسانه فقال سبحانه: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣ ـ ٤].

والحديثُ الشَّريفُ هو المصدرُ التَّشريعيُّ الثاني في الإسلام بعد القرآن الكريم، وهو الذي جاء فبيَّن مُجمَلَ القرآن، وقيَّد مُطلقَه، وخصَّصَ عمومَه، وأوضح مُشكلَه، واستقلَّ بالتشريع في بعض المسائل.

فالحديثُ الشريفُ بتفاصيله هو بيانٌ للقرآن وإجماله، قال سبحانه: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

ولا يمكنُ الاستغناءُ بالقرآن الكريم عن السُّنة المطهَّرة، التي هي من الحديث الشريف، وهذا الأمرُ هو أحدُ المعالم الظاهرة عند أهل السنة والجماعة، وهو أهمُّ شعار لهم فيما يدينون الله تعالى به من اتِّباع السُّنن.

والحديثُ الشريفُ كذلك هو الأسوةُ الحسنةُ في الحياة، وهو الهديُ الذي ينبغي على المسلم أن يهتدي به، قال جل جلاله: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١].

وقد ظهرت اليوم دعواتٌ مشبوهةٌ، غايتها التحلُّل من تعاليم الإسلام، وتحويلُه إلى اسم دون مسمًّى، وذلك عن طريق إنكار السنة؛ لأنها المبيِّنةُ للقرآن الكريم،

والمفصِّلةُ لما أُجملَ فيه، وبما أنهم لا يملكون ردَّ القرآن الكريم مباشرة، فقد جعلوا طريقَهم إلى ذلك ردَّ الحديث الشريف؛ ليتخفَّفوا من ثقل تكاليف الإسلام، وليُزيحوا النَّمطَ الإسلاميَّ الأصيل من الحياة، وليصبحوا في حِلٍّ من التقيُّد بقيود الشرع، مع زعمهم أنهم مسلمون مؤمنون بالقرآن الكريم.

لذا تجدهم يثيرون الشبهاتِ للتشكيك بالسنة، وما هي إلا شهواتٌ تَكَلَّفَ أصحابُها شبهاتٍ، ليجعلوا منها دريئةً يختبئون وراءها من لوم الناس[1].

والحقُّ أن هذا كفرٌ بالسنة والقرآن معًا كما أسلفنا؛ لأن القرآن أمر بطاعة رسول الله ﷺ، وهو أمرٌ عامٌّ باقٍ ببقاء القرآن إلى يوم القيامة، وليس مقيَّدًا بمدة حياته ﷺ.

قال الله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِ ﴾ [النساء: ٦٤]، ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ ﴾ [المائدة: ٩٢]، ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴾ [النساء: ٨٠].

ومن زعم بأن طاعتَه ﷺ تكون في مدة حياته فقط، أو مدة مُكثه في المدينة، فهو كمَن يقول: إن القرآن له مدة صلاحية ينتهي بعدها أمدُ العمل به[2]، وهذا محض الكفر.

وقد فهم الصحابةُ الكرام أن طاعةَ الرسول ﷺ من طاعة الله عز وجل، فكانوا

---

(١) وبهذا يفارقُ هؤلاء أهلَ البدعِ من القدماء، الذين كان إنكارُهم لبعض الأحاديث في العقائد والغيبيات بسبب شُبَهٍ فاسدة، لكنهم لم يكونوا ينكرون أحاديثَ الأحكام والحلال والحرام.
بل كان بعضُ أهل البدع القدامى صلبًا في دينه، عابدًا زاهدًا، ليس كحال المعاصرين، الذين لا يقيم أكثرهم فرائض الدين.

(٢) وهذا ما يعرف في الكتابات المعاصرة بـ«تاريخية القرآن»!، ويقول به بعض أساتذة الجامعات في تركيا، من الذين تتلمذوا على كتب المستشرقين.

شديدي العناية بكل ما صدر عن رسول الله ﷺ، من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ[1]، أو غير ذلك من الأمور التي تستفاد منها الأحكام الشرعية.

تعريفُ الحديثِ الشَّريفِ (وهو تعريفُ السُّنة[2] عند المُحَدِّثين):

هو أقوالُ النبي ﷺ، وأفعالُه، وتقريراتُه، وصفاتُه.

كما نلحظ في المخطط الآتي:

---

(١) **التقرير**: هو أن يعلم النبيُّ ﷺ أن أحدًا يفعل فعلاً ما فيقرَّه عليه ولا ينهاه.

(٢) **للسنة عدة معان:**

في اللغة: هي السيرة والطريقة. وعلى هذا المعنى حديث: «فمن رغب عن سنتي فليس مني»، أخرجه مسلم (١٤٠١) عن أنس رضي الله عنه.

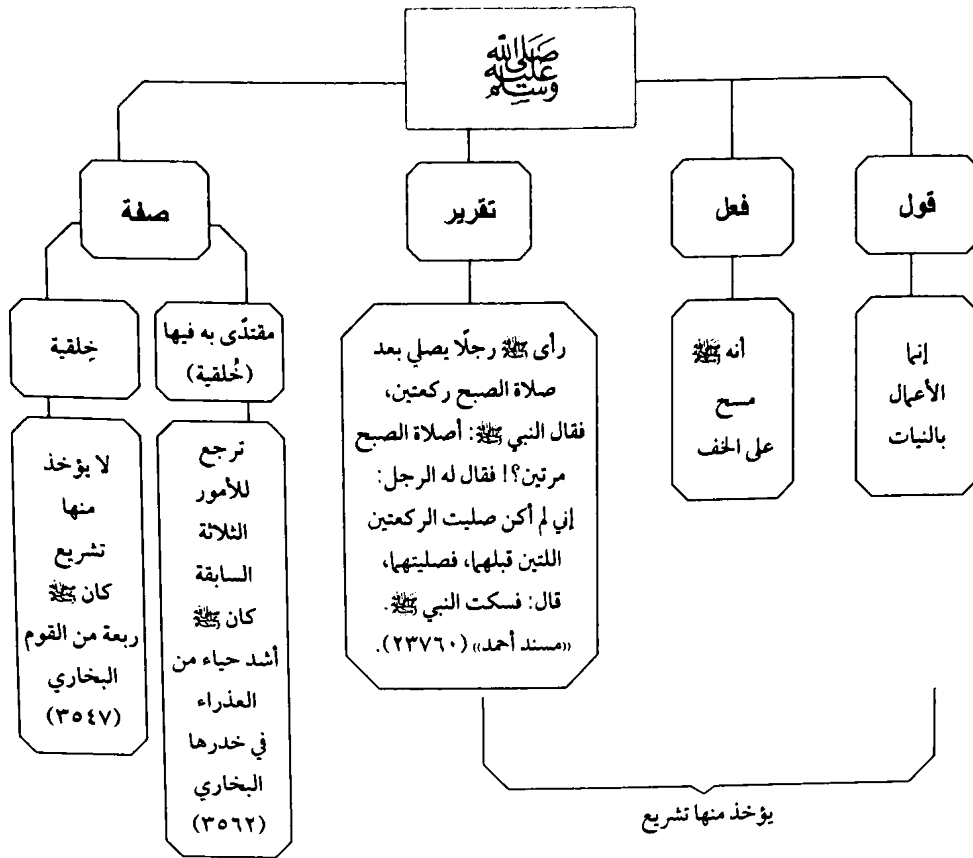
عند المحدثين: مرادفة لتعريف الحديث بالمعنى المذكور أعلاه.

عند الأصوليين: تعني: المصدر الثاني في التشريع، فيكون معناها أخصَّ، إذ يتناول القول والفعل والتقرير، ولا يتناول الصفة.

عند الفقهاء: بمعنى المستحب، وهو ما يثاب فاعله ولا يعاقب تاركه، أو: ما طلبه الشارع طلبًا غير جازم، وسواء كان دليله قرآنًا أو سنة أو إجماعًا أو قياسًا.

عند علماء العقائد: هي ما يقابل البدعة، فأهل السنة والجماعة: هم الامتداد الإسلامي العام بعد الصحابة والتابعين وأتباعهم، ممّن يتديَّنون بالسنة دليلًا في الشرع لعقائدهم وفقههم وسلوكهم، ولا يفارقون جماعة المسلمين باسم خاصٍّ يتحيزون به عن السبيل الواضح، ومن شذَّ عنهم فهم أهل البدع، كالخوارج والرافضة والقدرية، وغيرهم.

انظر كتابنا: «المدخل إلى السنة النبوية» (ص ١٣) وما بعدها.



وهناك أفعال هي بين الأخلاق والجبلَّة، مثل: نوعية أكله ﷺ، كحديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن خياطًا دعا رسول الله ﷺ لطعام صنعَه، قال أنس: «فذهبت مع رسول الله ﷺ إلى ذلك الطعام، فقرَّب إلى رسول الله ﷺ خبزًا من شعير ومرقًا فيه دُبّاءٌ وقديدٌ»، قال أنس: «فرأيت رسول الله ﷺ يتتبَّع الدُّباء من حوالي الصَّحفة»، قال: «فلم أزل أحبُّ الدُّباء منذ يومئذ»[1]، فهي اقتداءٌ منبعُه الحبُّ للنبي ﷺ[2].

---

(١) أخرجه عنه: مسلم (٢٠٤١).

(٢) التشريع الإسلامي طاعة ممزوجة بمحبة، وهذا ما يميزه عن القوانين الوضعية التي يشعر الناس بثقلها عليهم، ويسعون جاهدين للتخلص من أعبائها.

ولذلك فإن العَرْضَ الماديَّ للدين ـ المجرد عن الجانب الوجداني ـ هو من أول أسباب الصدِّ عن الدين، بأن يصبح الدين في أذهان المسلمين مجرد قانون. والصحابة رضي الله عنهم إنما تلقَّفوا =

قواعدُ أساسيّةٌ في نَقْلِ الصّحابة رضي الله عنهم لحديثِ رسولِ الله ﷺ:

تلقَّى الصحابة رضوان الله عليهم حديثَ النبي ﷺ إما بالسماع المباشر ـ وهو الأكثر ـ أو بما حدَّث به بعضُهم بعضًا، كما روى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: «كنت أنا وجارٌ لي من الأنصار في بني أمية بن زيد، وهي من عوالي المدينة، وكنا نتناوب النزول على رسول الله ﷺ، ينزل يومًا وأنزل يومًا، فإذا نزلتُ جئتُه بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك»[1].

ولفهم تحمل الصحابة للحديث الشريف، ونقلهم وروايتهم له، وكون السنة لم تُنقَل كلُّها بالتواتر، **لا بدَّ من التأكيد على القواعد الآتية:**

١ ـ لم يكن رسول الله ﷺ محاطًا بأصحابه في كل أوقاته وأحواله، فتارةً يكون خطيبًا على المنبر، وتارة يكون في بيته وأهله، أو في دار أحد أصحابه، أو في السوق، أو في نخلٍ بالمدينة، أو في غزاةٍ، أو في حجه وعمرته، وهو يحدِّث في أحواله هذه كلِّها، فإما أن يسمعه جمٌّ غفيرٌ، أو نفرٌ قليل، أو الاثنان والثلاثة، أو ينفرد واحد بمناجاته، أو رؤية الخاص من أحواله ﷺ.

= الدين بالمحبة، فهذا أنس رضي الله عنه أحبَّ ما أحبَّه جبلَّةُ رسول الله ﷺ، وهذا عبدُ الله بن عمر رضي الله عنه كان في طريقه للحج ذهابًا وإيابًا يتتبَّع أماكن وينزل فيها، فيسأل فيقول: هنا نـزل رسول الله ﷺ وهنا فعل كذا وهناك فعل كذا، (وانظر في هذا: ما أخرجه البخاري في باب المساجد التي على طرق المدينة، والمواضع التي صلى فيها النبي ﷺ، الأحاديث: ٤٨٣ ـ ٤٩٢).

وهذا هو محض الحب، إذ ليس فيه تكليف، ومن كان حبه لمواضعَ نزل بها ﷺ هكذا فكيف ستكون محبته لما أمر به؟ ستكون بلا شكٍّ أشدَّ.

أما من اكتفى بطاعة الأمر ولم يكن له نصيب من المحبة، فسرعان ما يتزعزع إيمانه لأدنى هزة، وهذا هو حال التدين المادي المعاصر البعيد عن المحبة.

(١) أخرجه البخاري (٨٩)، عن عمر رضي الله عنه.

لذا: **لا يُنكَر أبدًا تفرُّد صحابيٍّ برواية حديث عن رسول الله ﷺ، سماعًا أو رؤيةً،** بحيث لا يرويه من الصحابة عن النبي ﷺ غيره؛ لما يُعلم ضرورةً من أحواله ﷺ، وأحوال أصحابه معه، فقد يخفى عن الصحابة ما عَلِمه المتفردُ برواية حديث ما عن النبي ﷺ.

فلا ينكر كون السنة المطهرة لم تُروَ كلها بالتواتر.

٢ ـ قد لا تتوافر الدواعي لبعض من لازم النبيَّ ﷺ وسمعَ حديثه على رواية ما تحمَّلَه، كالصديق رضي الله عنه، فهو أعلمُ الناس برسول الله ﷺ، إذ هو صاحبه، لكنه لم يعمَّر بعد رسول الله ﷺ إلا سنتين وثلاثة أشهر، وكان فيها مشغولًا بأعباء الخلافة، وجهاد المرتدين ومانعي الزكاة، وإرسال جيوش الفتح، فلم يُروَ عنه من الحديث إلا أقلُّ من مئة حديث، وعددُ ما روي عنه أقلُّ بكثير من عدد ما علمه وسمعه من النبي ﷺ. وكذلك سائر الخلفاء الراشدين ومعاذ بن جبل وابن مسعود رضي الله عنهم، هم أعلم قطعاً من المكثرين كأبي هريرة وابن عمر وأنس رضي الله عنهم، مع كون رواية أولئك قليلة، ورواية هؤلاء كثيرة.

إذن: ليس بالضرورة أن يحدِّث كلُّ مَن سمع بكلِّ ما سمع. وعدم روايته له لا يقتضي عدم علمه به.

٣ ـ ليس بالضرورة أن يحدِّث كلُّ الجماعة بما سمعوا، بل ربما انفرد واحد من بينهم بنقل الحديث.

والأمثلة على ذلك كثيرة، منها: حديث: «إنما الأعمال بالنيات»، فلم يروه من الصحابة إلا عمر رضي الله عنه[1]، خطب به على المنبر، وانفرد بروايته عنه علقمة ابن وقّاص الليثي، وانفرادُه لا ينفي سماع من حوله.

---

(١) أخرجه عنه: البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧).

وإننا نعيشُ هذا في حياتنا المعاصرة كثيرًا، فكم من أحداثٍ جسام رآها الناس، وتناقلوا خبرها، لكن انحصرت روايتُها بعد ذلك من طريق جهات معينة.

ومن هنا نعلم أنه لا يلزم من آحادية الإسناد آحادية المعنى، وأن عدد الناقلين أقل من عدد السامعين. قال الحافظ السِّلَفي تعليقًا على كتاب الخطيب في «الرواة عن مالك» وقوله في عدد الأصحاب الذين جمعهم لمالك: «ولو لم يكتب عنه آلاف لما بقيت رواية ألف».

٤ ـ **أصحاب رسول الله ﷺ كثيرون**، حيث بلغت أعلى إحصائية لهم كما ذكر أبو زُرْعة الرازي: (١١٤) ألفًا، هم أهل المدينة، وأهل مكة، ومن بينهما، والأعراب، ومن شهد معه حجة الوداع[١].

والمعروف منهم حسب كتاب «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر العسقلاني، وهو أكبر موسوعة ترجمت للصحابة: (١٢٤٤٦)، أي: ما لا يتجاوز ١٣ ألفًا بحال، وهذا العدُّ يدخل فيه الرجال والنساء والأطفال والمخضرَمون[٢] ومن ذُكر في الصحابة خطأً، أي: ما نسبته (١٠,٩٪) فقط من العدد الذي ذكره أبو زرعة.

أما من له رواية من هؤلاء رضي الله عنهم فلا يتجاوز الألفين، أي: ما نسبته (١,٧٪) فقط، وهي نسبة قليلة مقارنة بالعدد الإجمالي، ومن هؤلاء سبعةٌ روَوا قريبًا من نصف السُّنة، جمَع أسماءَهم جمالُ الدين بنُ ظُهَيْرَةَ (ت ٨١٧هـ) بقوله[٣]:

---

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١٨٩٤)، من طبعة الطحان.

(٢) المخضرَمون: هم الذين أدركوا الجاهلية، وحياة رسول الله ﷺ، وأسلموا، ولم يلقَوه ﷺ، فلا صحبة لهم. واحدهم مخضرَم ـ بفتح الراء ـ كأنه خُضرم، أي: قُطع عن نظرائه الذين أدركوا الصحبة.

(٣) جاء هذا في حاشية إحدى مخطوطات كتاب «فتح المغيث» للسخاوي (٤/ ٤٣).

وإليك أسماءهم حسب عدد أحاديثهم في «مسند بقي بن مخلد» نزولًا: =

سبعٌ من الصَّحبِ فوقَ الألفِ قد نقلُوا   من الحديثِ عن المختارِ خيرِ مُضَرْ
أبـو هريـرةَ، سـعدٌ، جابـرٌ، أنـسٌ   صِدِّيقـةٌ، وابنُ عباسٍ، كـذا ابنُ عمَرْ

وهؤلاء هم المكثرون من الرواية عن رسول الله ﷺ، وغالب أحاديث الأحكام مرويةٌ عنهم.

٥ ـ الصحابة رضي الله عنهم عدولٌ بتعديل الله تعالى إياهم، قال سبحانه وتعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿٨﴾ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٨ ـ ٩].

فقد حكم الله بصدق المهاجرين، كما حكم بفلاح الأنصار، فاستغنَوا بتعديل الخالق إياهم عن تعديل الخلق.

وجعلَ من صفات المؤمنين مِن بعدِهم أن يستغفروا لهم، وهذا يقتضي محبتَّهم، فمن لم يكن كذلك لم يشمله وصفُ الله تعالى بقوله:

= أبو هريرة رضي الله عنه، روى ٥٣٧٤ حديثًا.
عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، روى ٢٦٣٠ حديثًا.
أنس بن مالك رضي الله عنه، روى ٢٢٨٦ حديثًا.
عائشة رضي الله عنها، روت ٢٢١٠ أحاديث.
ابن عباس رضي الله عنهما، روى ١٦٦٠ حديثًا.
جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، روى ١٥٤٠ حديثًا.
أبو سعيد الخدري، واسمه سعد بن مالك بن سنان رضي الله عنه، روى ١١٧٠ حديثًا.

﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

وقوله:

﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

ومن رضي الله عنه فمن ذا الذي لا يرضاه؟!

شبهةٌ وردُّها:

لمّا عاب الله على المنافقين في كتابه لم يجد بعضُ الذين في قلوبهم مرض إلا أن يجعلوا هذا الوصف ـ الذي ذكره الله لبعض من آمنوا بألسنتهم ولم تؤمن قلوبهم من أفراد معدودين ـ وصفًا للصحابة جميعًا، فزعموا أنهم لا يستطيعون تمييزَ المنافقين منهم، فحكموا بالنفاق على جملتهم، مما يقتضي ردَّ روايتهم!

وكذلك تذرَّعوا بأخبار الردَّة عن الإسلام بعد وفاة النبي ﷺ، للتلبيس بأن الصحابة ارتدُّوا، فكيف يوثق بالنقل عنهم؟

فنقول:

- لم يرتدَّ عن الإسلام أحدٌ من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، ولا من أهل الحجاز، وإنما الأعراب البعيدون جدًّا عن الحرمين الشريفين، من أهل البوادي، وليس لأحد من هؤلاء المرتدين روايةٌ عن رسول الله ﷺ[1].

- وإنَّ قائل هذا الكلام جاهلٌ بالقاعدة السابقة، وهي أن نسبة الرواة لم تتجاوز

---

(١) والروايات التي لا تجاوز عدد أصابع اليدين ـ مما رواه بعض من ارتدَّ ثم رجع إلى الإسلام ـ لا تشكِّلُ شيئًا يفرح به خصوم السنة المطهرة.

٢٪ من إجمالي الصحابة، بمعنى: أن الصحابة لم يشتغلوا جميعًا بالرواية بل الذين روَوا هم الأقل، وغالبهم من شباب الصحابة الكرام، الذين طالت أعمارُهم حتى احتاج الناس إليهم، وسمعوا منهم الحديث، وقد وردت نصوص تفصيليةٌ في فضائل ومناقب بعض منهم، تدلُّ على مكانهم في الإسلام ومكانتهم عند رسول الله ﷺ.

• ثم كيف يروي مرتدٌّ عن الإسلام السنةَ النبويةَ التي تأمر بأحكام الإسلام، من عقيدة وصلاة وزكاة وحجٍّ، وأمرٍ بالفضائل ونهيٍ عن الرذائل، وغير ذلك من الأمور التي تتناقض مع مذهب ذلك المرتدِّ.

• أمّا المنافقون فكانوا فئة معروفة لأغلب الصحابة، إما بأعيانهم، وإما بأوصافهم، ما كانوا يجهلونهم، يُغمَصون[1] بالنفاق وإن لم يحكم عليهم به.

وقد ذكر النبي ﷺ أسماء بعضهم لحذيفة بن اليمان رضي الله عنه[2].

قال الحافظ المزي رحمه الله: «من الفوائد أنه لم يوجد قطُّ رواية عمن لُمز بالنفاق من الصحابة رضي الله عنهم»[3].

ورواةُ السنة النبوية غالبُهم من شباب المهاجرين والأنصار الذين عرفت فضائلهم، ثم طال بهم الزمن ـ كما أسلفنا ـ حتى احتاج الناس إليهم، فنقلوا لهم الحديث عن رسول الله ﷺ.

---

(١) أي: يُحتَقرون. كما في حديث توبة كعب بن مالك رضي الله عنه المشهور.

(٢) ذكر ابن الأثير في ترجمة حذيفة بن اليمان من «أسد الغابة»، قال: «وحذيفة صاحب سر رسول الله ﷺ في المنافقين، لم يعلمهم أحد إلا حذيفة، أعلمَه بهم ﷺ، وسأله عمر: أفي عمالي أحد من المنافقين؟ قال: نعم واحد، قال: من هو؟ قال: لا أذكره، قال حذيفة: فعزله، كأنما دُلَّ عليه، وكان عمر إذا مات ميت يسأل عن حذيفة، فإن حضر الصلاة عليه صلى عليه عمر، وإن لم يحضر حذيفة الصلاة عليه لم يحضر عمر».

(٣) نقله المرداوي في «التحبير شرح التحرير» (٤/ ١٩٩٥)، وهو من كتب أصول الفقه الحنبلي.

انتشار الحديث:

ثم أذن الله تعالى بانتقال نبيه ﷺ إلى الرفيق الأعلى، وبذلك طُويت صفحة من حياة الأمة الإسلامية، وابتدأت صفحة جديدة، حيث بدأت الفتوحات، وبدأت الدعوة الإسلامية تنتشر خارج جزيرة العرب، نحو الشام والعراق ومصر، فتفرَّق الصحابة في البلدان، فمثلًا أرسل سيدنا عمر بن الخطاب إلى الكوفة عبدَ الله بن مسعود مُعلِّمًا، كما أرسل إليهم عمار بن ياسر أميرًا، وكذلك أرسل غيرَهم من كبار الصحابة إلى بلدان مختلفة، فبدؤوا ينشرون علمهم في تلك البلاد.

ففي المدينة دار الهجرة ومعدِن الصحابة كان: عمر بن الخطاب، وزيد بن ثابت، وأبو هريرة، وعبد الله بن عمر، وأبو سعيد الخدري، والسيدة عائشة.

وأهل الكوفة أستاذُهم عبدُ الله بن مسعود، ثم عليٌّ بن أبي طالب.

وفي مكة: عبد الله بن عباس.

وفي البصرة: أبو موسى الأشعري وأنس بن مالك.

وفي الشام: معاذ بن جبل وأبو الدرداء.

رضي الله تعالى عنهم أجمعين.

وقد اشتركوا في أشياء سمعوها من النبي ﷺ، وربما انفرد واحدٌ منهم بشيء سمعه أو شهده ولم يسمعه غيره ولم يشهده، وبذلك بدأت تنتشر مدارس علمية متنوعة في الأمصار الإسلامية[1].

---

(١) المراكز العلمية الكبرى في ذلك الوقت هي: الحرمان الشريفان (المدينة ومكة)، والعراقان (الكوفة والبصرة)، وهذه الأمصار هي مراكز الثقل العلمي والحديثي والرواية وغير ذلك، مع مشاركة أقل من الأمصار الأخرى.

وهكذا بدأ يتشكل ما يسمى: **السَّنَد**.

وصار الحديثُ بعد نشأة السند ينقسمُ إلى قسمين، هما: السَّندُ والمتنُ.

١ ـ فأما **المَتْنُ**: فهو نصُّ كلام النبي ﷺ، كقوله عليه الصلاة والسلام: «إنما الأعمال بالنيّات»[1].

٢ ـ وأما **السَّنَدُ**: فهو سلسلةُ الرجال الذين نقلوا الخبر عن رسول الله ﷺ؛ من الصحابة ثم التابعين، ثم أتباع التابعين، ثم الذين يلونهم.

وهكذا فإنَّ السندَ سيزداد اسمًا كلما مضى جيلٌ من الناس ـ وهو معنى: الطبقة ـ وبذلك يتفرَّع الحديث إلى ما شاء الله.

ومثال ذلك: إسناد حديث النية:

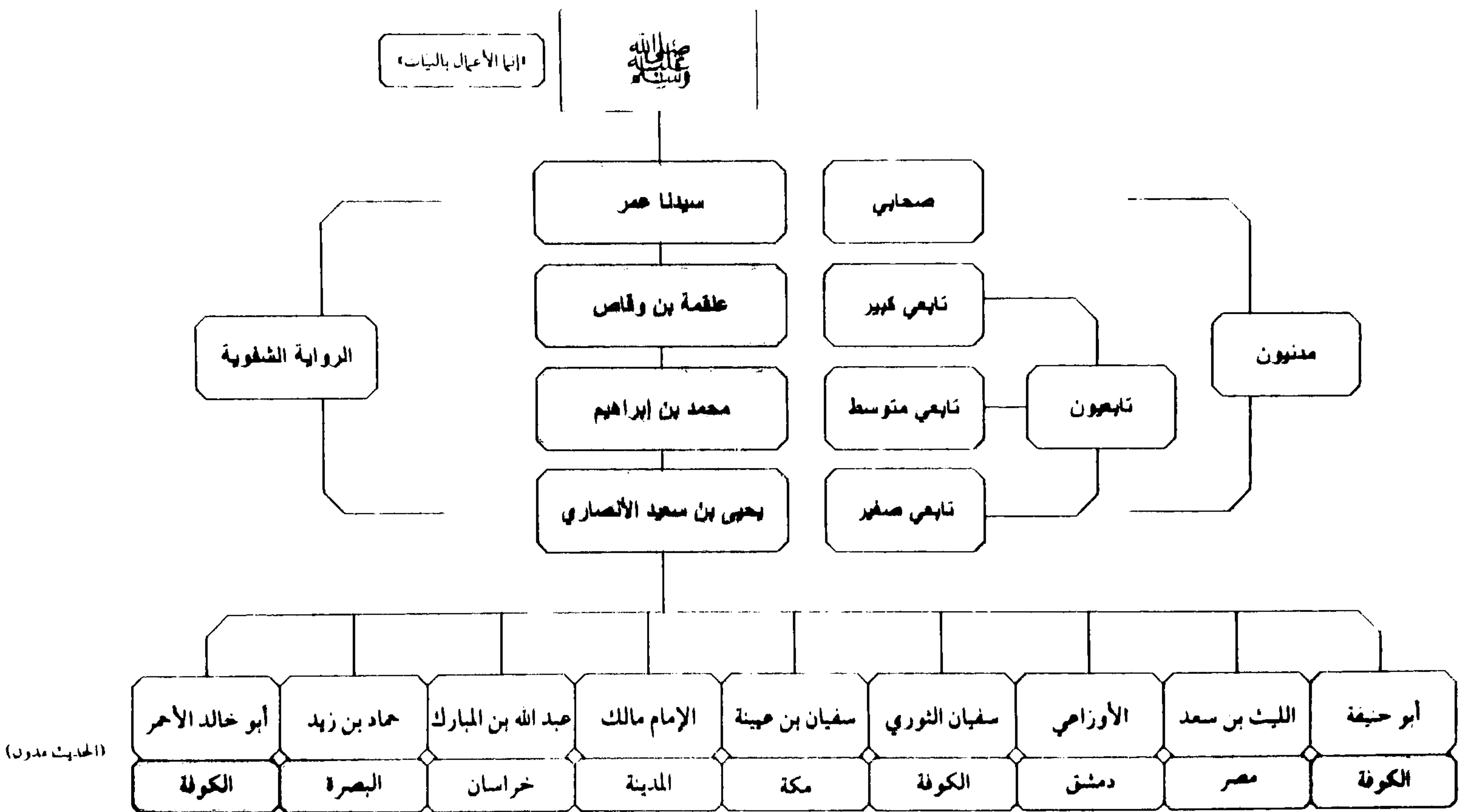
تفرَّد بهذا الحديث رواتُه المدنيون، ثم انتشرَ عن يحيى بن سعيد الأنصاريِّ، وهو تابعيٌّ صغير، فرواه كثيرٌ من علماء الأمصار، من المدنيِّينَ والمكيِّينَ والكوفيِّينَ والبَصريِّينَ والشاميِّينَ والمصريِّينَ والخراسانيِّينَ، وعنهم تلاميذُهم الذين هم شيوخُ الأئمَّة الستَّة وأمثالهم، فوُجِدَ هذا الحديثُ في مصادرَ شتّى، وبأسانيدَ فرعيَّة كثيرة جدًّا، تعودُ كلُّها إلى أصل إسناده المدنيِّ.

كما توضح الشجرة الآتية:

=

---

(١) وربما كان المتن من كلام الصحابي أو التابعي، كما سيأتي في مبحث الموقوف والمقطوع.


«إنما الأعمال بالنيات»
صلى الله عليه وسلم
سيدنا عمر
علقمة بن وقاص
محمد بن إبراهيم
يحيى بن سعيد الأنصاري
صحابي
تابعي كبير
تابعي متوسط
تابعي صغير
تابعون
مدنيون
الرواية الشفوية
أبو حنيفة
الكوفة
الليث بن سعد
مصر
الأوزاعي
دمشق
سفيان الثوري
الكوفة
سفيان بن عيينة
مكة
الإمام مالك
المدينة
عبد الله بن المبارك
خراسان
حماد بن زيد
البصرة
أبو خالد الأحمر
الكوفة
(الحديث مدون)

تدوينُ السُّنةِ والرحلةُ في طلبِ الحديث

في مرحلة صغار التابعين حدث أمران مُهمّان:

١ ـ تدوينُ السنة النبوية:

وذلك في عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رحمه الله، الذي وجَّه أمرًا رسميًّا إلى الأمصار بتدوين الحديث الشريف.

وقد كانت الكتابة موجودة قبل ذلك، حتى في عهد رسول الله ﷺ، لكنها كانت فرديّة، وعلى نطاق محدود.

فعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، قال: كنتُ أكتبُ كلَّ شيءٍ أسمعه من رسول الله ﷺ، أريدُ حفظَه، فنَهتني قريشٌ عن ذلك، وقالوا: تكتبُ ورسولُ الله ﷺ يقول في الغضب والرضا؟ فأمسكْتُ، حتى ذكرتُ ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «اكتُبْ، فوالذي نفسي بيده، ما خرجَ منه إلا حقٌّ»[١].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «ما من أصحاب النبي ﷺ أحدٌ أكثرَ حديثًا عنه مني، إلا ما كان من عبدِ الله بن عَمرٍو، فإنَّه كان يكتبُ ولا أكتبُ»[٢].

ومع ذلك الأمر من الخليفة عمر بن عبد العزيز أصبح التدوينُ عمليةً رسميةً منظمةً، فبدأت حركةُ التصنيف، وجُمعت الأحاديثُ في كتب.

٢ ـ الرحلةُ في طلب الحديث:

ذكرنا أنَّ الصحابة رضي الله عنهم توزَّعوا في الأمصار، وأخذوا ينشرون

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٦٨٠٢).

(٢) أخرجه البخاري (١١٣).

الحديث ويعلِّمونه في بلدانهم، فنشأ في الأمصار جيلٌ من التابعين، تأسَّس على ما تعلَّمه من الصحابة الذين نزلوا كلَّ مصر، ثم إن بعض أولئك تطلَّعَتْ هممُهم لمعرفة ما لدى الأمصار الأخرى، فلذا أخذ أولئك التابعون كلَّما سمعوا برجل من صحابةِ رسول الله ﷺ في مكان ما يرحلون إليه لسماع حديثه.

روى أبو خَلدة، عن أبي العالية، قال: «إن كنا نسمع الرواية بالبصرة عن أصحاب رسول الله ﷺ، فلم نرضَ، حتى ركبنا إلى المدينة، فسمعناها من أفواههم»[1].

عاصِمةٌ من قاصِمة:

اقتصرت الرواية الشفوية على عصر الصحابة والتابعين، ثمَّ دُوِّن الحديث وكُتب، ثم ظهرت المصنفاتُ المشهورة، كـ«صحيح البخاري» المتوفى سنة ٢٥٦هـ، لذا فقد يثيرُ بعض خصوم السنة شبهةً، وهي: أين كان الحديث قبل البخاري وأمثاله؟ كيف نأخذ حديثًا منقولًا بالمشافهة فقط، ولم يدوَّن إلا بعد عصر النبي ﷺ بأكثر من مئتي عام؟

والجواب يسير: وهو أن الحديث كان يروى أوّلًا بالمشافهة في عصر الصحابة والتابعين، وهي مدةٌ وجيزة، وأهلُها هم الذين وثَّقهم الله سبحانه وتعالى بنص القرآن الكريم، فوصف المهاجرين بأنهم الصادقون، والأنصار بأنهم المفلحون، وأثنى على من تبعهم بإحسان[2]، ثم دوِّن الحديث...

---

(١) «سنن الدارمي» (٥٨٣).

(٢) قال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿٨﴾ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ =

فأحاديث البخاري كلُّها موجودةٌ مكتوبةٌ قبله بأكثر من قرن، سمعها الإمام البخاري مكتوبةً، وليس الأمر كما يدعي مثيرو الشبهات، من أن نقل الحديث كان بالمشافهة لأكثر من ٢٠٠ عام.

والتفرُّد بالرواية إنما هو في طبقة الصحابة والتابعين؛ كبارهم ومتوسطيهم وصغارهم، ثم انتشر الحديث، وبعد طبقة صغار التابعين يندُر التفرد.

فالإمام البخاري مثلًا يروي حديث النية عن الحميدي عن سفيان بن عيينة، ويرويه أيضًا عن القَعنبيِّ عن مالك، فالحميدي صاحب مسند، وسفيان صاحب كتاب، ومالك صاحب كتاب، ويحيى حديثُه مدوَّن.

فالبخاريُّ أخذ الحديث ـ مع السماع ـ عن كتاب عن كتاب عن كتاب، ويشترك معه في الرواية من طبقته عشراتُ الرواة، لكن ليس لهم تصانيفُ مفردة، فلم تنقل الأحاديث إلينا من طريقهم.

* * *

= ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ٨ ـ ١٠].

مصطلحات تأسيسية في علم الحديث

١ ـ **مَخْرَج الحديث**: نسمِّي رواةَ الحديث المتفرِّدين بروايته ـ وغالبُهم في طبقة الصحابة والتابعين ـ **مَخْرجَ الحديث**، وهؤلاء عليهم العمدةُ في الحديث، وهم الذين حملوا مسؤوليَّتَه.

وهم في مثالنا السابق (ص٢١): يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص، عن عمر رضي الله عنهم.

٢ ـ **مدارُ السند**: آخر رجل من رجال المَخْرج، وهو الذي انتشر عنه الحديث، فكلُّ الطرق تدور وترجع إليه، وهو في مثالنا: يحيى بن سعيد الأنصاري[1].

٣ ـ **الوُجوه**: هم الرواة الذين أخذوا عن المدار، كالإمام مالكٍ، وسفيان بن عيينة، والليث بن سعد، وغيرهم.

٤ ـ **الطُّرق**: هم الرواةُ عن الوجوه، وهم كُثُر.

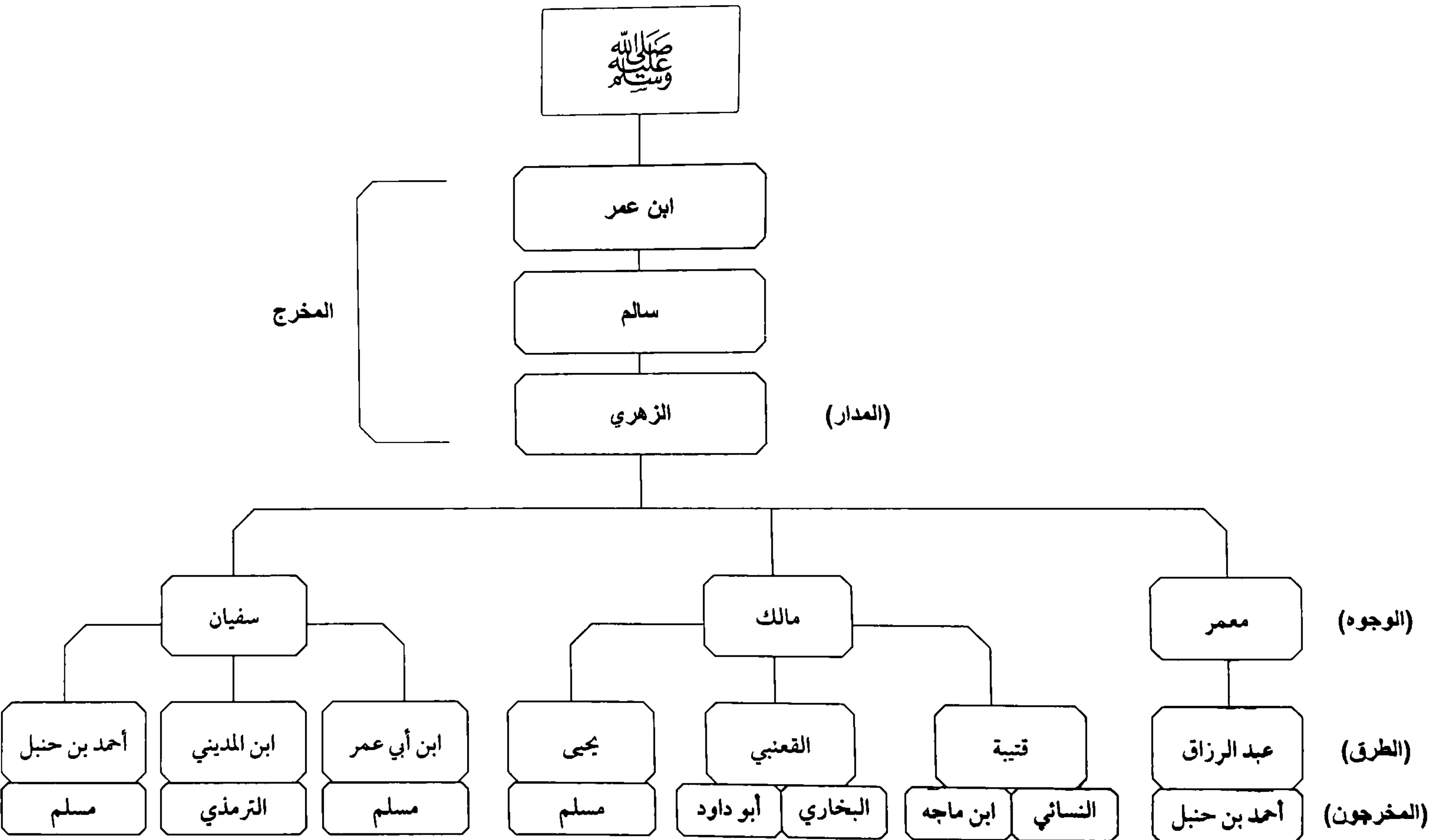
٥ ـ ثم تأتي بعدهم **طبقةُ الأئمة المصنِّفين (المخرِّجين)**[2]، كالبخاري ومسلم والترمذي.

ولمزيد البيان نأخذ المخطط الآتي:

---

(١) غالبًا ما يكون المدار تابعيًّا، وقد يكون صحابيًّا إذا رواه عنه عدد من التابعين، وقد ينزل المدار إلى طبقة أتباع التابعين، أو أتباعهم نادرًا.

(٢) أي: الذين روَوا الأحاديث في كتبهم، فنقول: الحديث أخرجه البخاري، أي: دوَّنه في كتابه بإسناده للنبي ﷺ. وقد يكون الوجهُ أيضًا من المخرِّجين، كالإمام مالك رضي الله عنه الذي ألف كتابه «الموطأ»، وقد روى عنه أصحاب الطرق والمخرجون، لذا نجد في طبقة المخرجين: أُلِّفت كتبٌ وهي تروي ـ أي: تنقل ـ عن كتبٍ (لطبقة أصحاب الطرق)، عن كتبٍ (لطبقة الوجوه)، عن كتبٍ (لطبقة المدار؛ حيث بدأ التدوين في عصر صغار التابعين). وهذا **معنى مهمٌّ** يجب ألا يغيب عن أذهاننا.


صلى الله عليه وسلم
ابن عمر
سالم
الزهري
(المدار)
المخرج
معمر
مالك
سفيان
(الوجوه)
عبد الرزاق
قتيبة
القعنبي
يحيى
ابن أبي عمر
ابن المديني
أحمد بن حنبل
(الطرق)
أحمد بن حنبل
النسائي
ابن ماجه
البخاري
أبو داود
مسلم
مسلم
الترمذي
مسلم
(المخرجون)

وبعد تدوين السنة: أخذ الزمن يتباعد عن عصر النبي ﷺ، وأخذت بلادُ المسلمين تتَّسع (ابتعاد زماني وابتعاد مكاني)، وبالتالي دخلت أصنافٌ وفئاتٌ جديدة من الناس في المجتمع الإسلامي، وبدأت **حركةُ الوضع في السنة**، سواء أكان **الوضع متعمَّدًا**، أم من باب الخطأ والنسيان وضعف التحمُّل، وبذلك بدأت تظهر علومٌ جديدة مَهمتها النظر في الأسانيد والحكم على رجالها بالقبول أو الردّ؛ احتياطًا وحفظًا لأمر الدين، فإن كان الراوي فاسقًا أو ضعيفَ الضبط فلا يؤخذ عنه العلم.

وهذه العلوم مقرَّرة في أصل فطرة الإنسان، إذ يُحكم بداهةً ـ مثلاً ـ بعدم قبول الخبر إن كان بين رواته انقطاع.

فبدأت هذه العلوم تتشكل وتُلتمَس لها الشواهد، حيث وجد العلماءُ أن الصحابة كانوا عندما يُشكِل عليهم أمرٌ فإنَّ منهجهم أن يتثبَّتوا من نقله كما علمهم الله تعالى في القرآن الكريم بقوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات: ٦].

وبذلك بدأت تظهر معالم **مَنهج نقدي** في التعامل مع رواية الحديث.

ويحتاج هذا المنهج النقدي إلى وسائل ومعلومات، من أهمها:

تراجم الرجال: لمعرفة أحوالهم من حيث العدالةُ والضبطُ.

والتواريخ: لمعرفة المعاصرة وإمكان اللقاء بين الرواة.

وكذلك يحتاج جملةً من المعارف والعلوم التي تميز رجلًا عن رجل، للاحتراز من تشابه الأسماء بين الرجال، وغير ذلك من المعارف التي كوَّنت علوم الحديث. إذن:

يتضمن علم الحديث شعبتين:

١ ـ **علم الحديث رواية**: وهو النقل المجرَّد للأحاديث، وكتبُه: هي المسانيد والجوامع والسنن والمعاجم والأجزاء، وغير ذلك، وهي الكتب التي احتوت الثروة الحديثية المروية عن النبي ﷺ.

٢ ـ **علم الحديث دراية**: يتضمَّن المنهج النقدي لهذا النقل، أي: علوم الحديث التي يُميَّز بها بين الصحيح والسقيم من المرويات، وكتبه: هي كتب علم مصطلح الحديث.

ويستفاد من الرواية والدراية: **الفقه في الدين**، وهو ثمرة هذين العلمين، وهو الذي ينتج **العمل**[١].

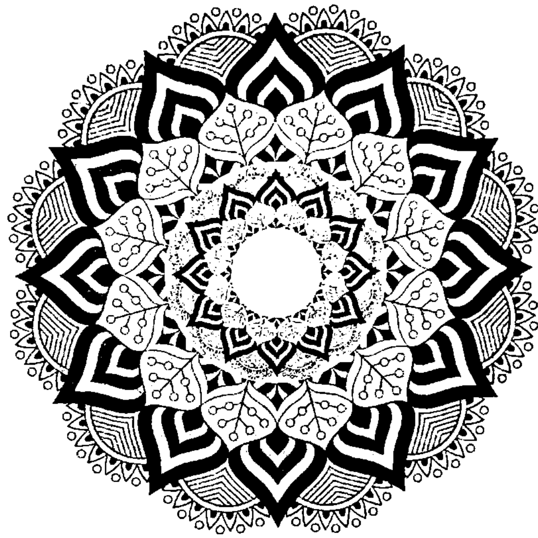
---

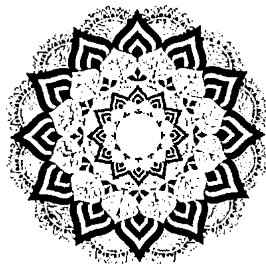
(١) لا يوجد عند المسلمين ما يسمى مبدأ العلم للعلم، وإنما **مبدأ العلم للعمل**، وقد جاءت نصوص الشريعة بالوعيد الشديد لمن لم ينفعه علمه، أخرج الترمذي (٢٣٨٢) وغيره، عن عقبة بن مسلم، أن شُفَيًّا الأصبحي حدثه، أنه دخل المدينة، فإذا هو برجل قد اجتمع عليه الناس، فقال: من هذا؟ فقالوا: أبو هريرة، فدنوت منه حتى قعدت بين يديه وهو يحدث الناس، فلما سكت وخلا قلت له: أسألك بحقٍّ وبحقٍّ، لما حدثتني حديثًا سمعته من رسول الله ﷺ عقلتَه وعلمتَه، فقال أبو هريرة: أفعل، لأحدثنك حديثًا حدثنيه رسول الله ﷺ عقلتُه وعلمتُه، ثم نشغ أبو هريرة نشغة، فمكثنا قليلًا، ثم أفاق، فقال: لأحدثنك حديثًا حدثنيه رسول الله ﷺ في هذا البيت ما معنا أحد غيري وغيره، ثم نشغ أبو هريرة نشغة شديدة، ثم أفاق فمسح وجهه، فقال: أفعل، لأحدثنك حديثًا حدثنيه رسول الله ﷺ وأنا وهو في هذا البيت ما معنا أحد غيري وغيره، ثم نشغ أبو هريرة نشغة شديدة، ثم مال خارًّا على وجهه فأسندته علي طويلًا، ثم أفاق فقال: حدثني رسول الله ﷺ: «أن الله تبارك وتعالى إذا كان يوم القيامة ينزل إلى العباد ليقضي بينهم، وكل أمة جاثية، فأول من يدعو به رجل جمع القرآن، ورجل قتل في سبيل الله، ورجل كثير المال، فيقول الله للقارئ: ألم أعلمك ما أنزلت على رسولي؟ قال: بلى يا رب، قال: فماذا عملت فيما علمت؟ قال: كنت أقوم به آناء الليل وآناء النهار، فيقول الله =

= له: كذبت، وتقول له الملائكة: كذبت، ويقول الله: بل أردت أن يقال: إن فلانًا قارئ، فقد قيل ذاك، ويؤتى بصاحب المال، فيقول الله له: ألم أوسع عليك حتى لم أدعك تحتاج إلى أحد؟ قال: بلى يا رب، قال: فماذا عملت فيما آتيتك؟ قال: كنت أصل الرحم وأتصدق، فيقول الله له: كذبت، وتقول له الملائكة: كذبت، ويقول الله تعالى: بل أردت أن يقال: فلان جواد، فقد قيل ذاك، ويؤتى بالذي قتل في سبيل الله، فيقول الله له: في ماذا قتلت؟ فيقول: أمرت بالجهاد في سبيلك فقاتلت حتى قتلت، فيقول الله تعالى له: كذبت، وتقول له الملائكة: كذبت، ويقول الله: بل أردت أن يقال: فلان جريء، فقد قيل ذاك». ثم ضرب رسول الله ﷺ على ركبتي فقال: «يا أبا هريرة، أولئك الثلاثة أول خلق الله تسعر بهم النار يوم القيامة».

كما أخرج مسلم (١٩٠٥)، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «إن أول الناس يقضى يوم القيامة عليه رجل استشهد، فأتي به فعرفه نعمه فعرفها، قال: فما عملت فيها؟ قال: قاتلت فيك حتى استشهدت، قال: كذبت، ولكنك قاتلت لأن يقال: جريء، فقد قيل، ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقي في النار. ورجلٌ تعلم العلم وعلمه، وقرأ القرآن، فأتي به فعرفه نعمه فعرفها، قال: فما عملت فيها؟ قال: تعلمت العلم وعلمته، وقرأت فيك القرآن، قال: كذبت، ولكنك تعلمت العلم ليقال: عالم، وقرأت القرآن ليقال: هو قارئ، فقد قيل، ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقي في النار، ورجل وسع الله عليه، وأعطاه من أصناف المال كله، فأتي به فعرفه نعمه فعرفها، قال: فما عملت فيها؟ قال: ما تركت من سبيل تحب أن ينفق فيها إلا أنفقت فيها لك، قال: كذبت، ولكنك فعلت ليقال: هو جواد، فقد قيل، ثم أمر به فسحب على وجهه، ثم ألقي في النار».







الفصل الثاني
أقسام الحديث

(١) الحديث الصحيح

قال الناظم رحمه الله:

أبـــدأُ بالحمـــدِ مُصَلِّيًـــا عَلَـــى ... مُحَمَّـــدٍ خَيْـــرِ نبـــيٍّ أُرْسِـــلا

وذِي مـــنَ اقْسَـــامِ الحَدِيـــثِ عِـــدَّهْ ... وَكُلُّ واحـــدٍ أتـــى وحـــدَّهْ

بدأ رحمه الله تعالى بحمد الله والصلاة على نبيه ﷺ، ولا بدَّ في مجالس العلم من استفتاحها بالبسملة والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، وإذا كان يُقرأُ في كتاب فينبغي الدعاءُ لمصنِّفه.

ثم شرع رحمه الله في تعداد أقسام الحديث من حيث القَبولُ والردُّ[1]، فقال:

أوَّلُها (الصَّحِيحُ) وَهْوَ مَا اتَّصَلْ ... إسْـنَادُهُ وَلَـمْ يَشِـذَّ أَوْ يُعَـلّ

يَرْوِيـهِ عَـدْلٌ ضَابِـطٌ عَـنْ مِثْلِـهِ ... مُعْتَمَـدٌ فِـي ضَبْطِـهِ وَنَقْلِـهِ

---

(١) هناك عدة تقسيمات للحديث:

١ ـ **باعتبار القبول والرد**: يقسم إلى: مقبول (وفيه: الصحيح والحسن)، ومردود (وفيه: الضعيف والموضوع).

٢ ـ **باعتبار من أضيف إليه**: يقسم إلى: مرفوع (ما أضيف للنبي ﷺ)، وموقوف (ما أضيف للصحابي)، ومقطوع (ما أضيف للتابعي).

٣ ـ **باعتبار عدد الطرق التي وصل بها إلينا**: يقسم إلى: غريب (ما رواه راوٍ فقط)، وعزيز (ما رواه اثنان أو ثلاثة)، ومشهور (ما رواه أكثر من ثلاثة)، على تفصيل سيأتي في محله إن شاء الله تعالى.

شروطُ الحديثِ الصَّحيحِ

الحديثُ الصحيحُ باتفاق: هو الذي تحققت فيه خمسة شروط، فإذا تخلَّف بعضها، أو اختلف العلماء في تحقق شرط منها؛ نتج من ذلك اختلاف في صحة الحديث.

وبهذا نعلم أن **تصحيحَ الحديث أمرٌ اجتهاديٌّ** من النُّقَّاد.

والشروط الخمسة هي: اتصالُ السند، وعدالةُ وضبطُ كلِّ راوٍ من رواته، وسلامةُ الحديث من شذوذٍ وعلّةٍ.

- **أوّلًا: اتِّصالُ السَّند:**

وهو أن يأخذ كلُّ راوٍ عمَّن قبله مباشرةً دونَ انقطاعٍ.

وفي مثالنا السابق (ص٢٦): أن يتحقَّقَ أخذُ كلٍّ من مالكٍ ومَعْمَرٍ وسفيانَ الحديثَ عن الزُّهري مباشرة دون انقطاعٍ، وهو عن سالمٍ مباشرةً دون انقطاعٍ، وسالمٌ عن أبيه دون انقطاعٍ، وأن يكون ابنُ عمرَ رضي الله عنهما قد سمعَه من النبي ﷺ مباشرةً أو رآه.

وقد أخذ **الصحابةُ** رضي الله عنهم الحديثَ عن رسول الله ﷺ سماعًا ورؤيةً.

وأخذ **التابعون** عن الصحابة سماعًا.

وأما **أتباعُ التابعين** فأخذوا الحديث عن التابعين سماعًا وقراءةً؛ لأن تدوين الحديث بدأ في هذا العصر، وبذلك ظهرت طرقٌ جديدةٌ في نقل العلم، كالقراءة على الشيخ، فمن أراد أن يروي عن الزهري مثلًا؛ فإما أن يسمع الرواية منه، أو ينسخ نسخة مما دوَّنه الزهري من رواياته، ثم يقرأ عليه من النسخة ويصحِّح له الشيخ.

وهذا يقودنا للحديث عن طرق تحمُّل الحديث.

طرقُ تحمُّلِ الحديث:

١ ـ **السَّماعُ** من الشيخ.

٢ ـ **القراءةُ على الشيخ**: ويسميها العلماء: **العَرْضَ**، وهي ذاتُها الطريقة التي يُتلقَّى بها القرآن الكريم، وقد جاء في الحديث: «أن النبي ﷺ كان يَعْرِضُ القرآنَ على جبريل كلَّ عام في رمضان»[١].

ثم لما طالت الأسانيد بتقدم الأزمان، وأصبحت قراءتها تتطلب وقتًا وجهدًا؛ ظهرت طريقتان في التحمل، هما:

١ ـ **المُناولةُ**: وهي أن يدفعَ الشيخُ كتابَه إلى تلميذه، ويقولَ له: ارْوِهِ عنِّي ـ وهذا يكون مناولة مقرونة بالإجازة ـ، أي: بدلًا من أن يُرَوِّيَه إياه مجزّءًا يروِّيه إياه جملةً، بشرط أن يكونَ الكتابُ قد صُحِّح بعد كتابته بما يطابقُ روايةَ الشيخ، وألّا يدفعه الشيخُ إلا لمن وَثِق بضبطه وإتقانه.

٢ ـ **الإجازةُ**: هي أن يأذنَ الشيخُ لتلميذه بنسخ كتابٍ من رواية الشيخ، ويجيزَ له روايتَه عنه، وإن لم يسمعْه أو يقرأه، بشرطِ مطابقةِ نسخةِ التلميذ لنسخة شيخه[٢].

---

(١) أخرج البخاري (١٩٠٢) ومسلم (٢٣٠٨)، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «كان رسولُ الله ﷺ أجودَ الناس بالخير، وكان أجودَ ما يكون في شهر رمضان، إنَّ جبريل عليه السلام كان يلقاه في كل سنة، في رمضان حتى ينسلخ، **فيعرض عليه رسول الله ﷺ القرآن**، فإذا لقيه جبريل كان رسول ﷺ أجودَ بالخير من الريح المرسلة».

(٢) **تنبيه بخصوص الإجازة المعاصرة**: درجَ بعضُ المعاصرين على اشتراط سماع الطالب الأحاديث كاملة في مجالس قراءة كتب الحديث، ليستحق بذلك الإجازة، وهذا بعيدٌ عن مصطلح علماء الحديث، وإنما هو شرطُ الإجازة في القرآن الكريم؛ لأن هذه الإجازةَ تعني أمرين:

شهادة الشيخ بإتقان الطالب للقراءة. =

وهناك طرق أخرى للتحمُّل، لن نطيلَ الكلام بذكرها، مثل: **الوصية، والإعلام، والوجادة، والمكاتبة**[1]، وهي من طرق التحمُّل الضعيفة، التي لم يحصل منها في الصدر الأول شيءٌ ذو بال.

الخلاصة:

اتصال السند: هو أن يكون كل راوٍ قد تحمَّل الحديث عن شيخه بطريقة معتبرة من طرق التحمُّل.

كيف يُدرَكُ اتصالُ السَّند؟

يدرك اتصال السند بأمرين:

- معرفة التاريخ والوفيات.
- المعرفة الدقيقة لتراجم الرجال.

في حال عدم تحقُّق اتصال السند، نكون أمام أنواع مختلفة من الحديث:

فإن كان الانقطاع بين التابعي والنبي ﷺ، فالحديث **مرسَلٌ**.

وإن كان الانقطاع بين المُخَرِّج ومن فوقه، فالحديث **معلَّقٌ**.

وإن كان الانقطاع بين راويين في السند، فالحديث **منقطِعٌ**.

وإن كان الانقطاع في طبقتين أو راويين، فالحديث **مُعضَلٌ**.

= الإذن له بالإقراء (إذ ليس كل قارئ مؤهَّلاً للإقراء).

وهذا كلُّه غير واردٍ في الإجازة الحديثية؛ لأنها أدنى من السماع، ومن قرأ الكتاب على الشيخ أو سمعه منه فإنه يرويه بـ: «حدثنا وأخبرنا»، ولا يحتاج أن ينزلَ إلى درجة الإجازة، ولكن استحبَّ العلماء في أواخر مجالس السماع أن يجيزوا الحاضرين، لجبر النقص أو الخلل إن كان قد حدث في أثناء السماع.

(١) انظرها في «معرفة أنواع علم الحديث» لابن الصلاح (ص ١٧٣ وما بعدها).

إلى غير ذلك من الأنواع التي سنأتي على ذكرها.

- **ثانيًا: عدالةُ الرُّواةِ:**

العَدْلُ: هو المسلمُ البالغُ العاقلُ ـ أي: المكلَّف ـ السالمُ من أسباب الفسق، ومن خوارم المروءة.

والإسلام: هو شرط في الأداء لا في التحمُّل، إذ يجوز للمسلم أن يؤدي حديثًا كان قد تحمَّله قبل إسلامه.

مثاله:

حديث جبير بن المطعم بن عدي رضي الله عنه، وكان جاء في أسارى بدر، قال: «سمعت النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور»[1]. فهذا الحديث حدَّث به بعد إسلامه.

وكذلك **البلوغ**: شرطُ أداءٍ لا شرطُ تحمُّل، إذ يجوز للرجل رواية ما تحمَّله قبل بلوغه.

مثاله:

حديث: «الحلالُ بيِّن، والحرامُ بيِّن.. »[2]، راويه هو النعمان بن بشير رضي الله عنه، أولُ مولود للأنصار في المدينة، سمعه من النبي ﷺ وهو دون العاشرة، ثم حدَّث به بعد بلوغه.

وحديث محمود بن الربيع رضي الله عنه، قال: «عَقلتُ من النبي ﷺ مَجَّةً مجَّها في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دلو»[3].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٠٥٠)، ومسلم (٤٦٣).

(٢) أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩).

(٣) أخرجه البخاري (٧٧).

وهو من أصغر الصحابة الرواة رضوان الله عليهم، وكان عمره حينذاك نحوَ خمس سنين.

وكذا ما حدَّث به شبابُ الصحابة، كابن عباس والحسن والحسين وابن الزبير، وغيرهم، رضي الله عنهم أجمعين.

أما العقل: فهو شرطُ تحمُّل وشرطُ أداء، لذا فالعقل هو شرط التكليف الحقيقي.

لم لا تقبل شهادة الصبي مع أنه يعقل؟

لأنه لا يدرك بعدُ مسؤوليةَ النقل ولا يتقنها، فربما نتج من ذلك عدمُ رعايته لسياق الكلام، فينقص منه؛ لعدم إدراكه تبعات ذلك.

والجواب بأنه ليس لديه مانع تكليفيٌّ يمنعه من الكذب: ضعيفٌ ليس بسديد.

السلامة من الفسق: يكونُ الفسقُ بارتكاب كبيرة، أو إصرار على صغيرة، وحدُّ الإصرار أن يفعلها ثلاث مرات متوالية، دون توبة بينها.

والسلامة من الفسق: شرطٌ واجب التحقق في راوي الحديث؛ لأنه يروي دين الله للناس، وكذا في الشاهد أمام القضاء؛ لأن الله أمرنا بالتثبُّت والتبيُّن من الأخبار، حيث قال سبحانه وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].

وإذا تحمَّل حال الفسق ثم تاب من فسقه فإن روايته تقبل.

السلامةُ من خوارم المروءة: وخوارمُ المروءة: هي مخالفةُ العُرف العامِّ للناس (وهو العرف المعتدُّ به شرعًا لا الفاسد)، وذلك يختلف باختلاف الزمان والمكان والأشخاص.

واعتُبرت السلامةُ من خوارم المروءة في الشرع لأن ما يمنعُ الإنسان من الكذب: إما أن يكون الخوفَ من الله أو الحياء من الناس، ومن أعلن عدمَ حيائه من الناس ـ بارتكاب خوارم المروءة ـ يُخشى أن لا يمتنع من الكذب، ومثال ذلك: امتناعُ أبي سفيان رضي الله عنه من الكذب على هرقل عندما سأله عن النبي ﷺ، وكان أعيان قومه معه، فلم يمنعه من الكذب يومها إلا حياؤه من الكذب أمام قومه[1].

مَن يحكم بتحقُّق عدالة الرُّواة؟

هم علماءُ الجرح والتعديل الراسخون الذين تفرغوا لهذا العلم، وهذه هي الغيبة الواجبة، وهي مسألة دقيقة؛ لأنَّ أَعْرَاض الْمُسلمين حُفْرَةٌ من حفر النَّار وقف على شفيرها طَائِفَتَانِ من النَّاس: المحدِّثون والحكّام[2]، إذ إن جرح الناس في أصله غيبة محرَّمة، لكن جُوِّز للضرورة؛ احتياطًا لدين الله، لذا روي عن شعبة قوله: «تعالوا حتى نغتاب في الله ساعة»، يعني: نذكر الجرحَ والتعديلَ[3].

- **ثالثًا: الضبط:**

الضَّبطُ: هو الإتقان، أي: أن يحدِّث الراوي كما سمع، بلا زيادة ولا نقصان ولا تغيير.

فمن حقَّق شرطي العدالة والضبط فإنَّ روايته تقبل مطلقًا.

لأن اجتماع العدالة والضبط يعطي الراويَ منصبَ الثقة.

---

(١) أخرجه البخاري (٧)، ومسلم (١٧٧٣). ومن المؤسف في هذه الأيام أن اختباءَ الناس خلف الأسماء والحسابات الوهمية في وسائل التواصل جعلت كثيرًا منهم يتحرر ويتحلل من الضوابط الشرعية، ولا يبالي بارتكاب ما يخرم المروءة، بل ما يعدُّ من الفسق.

(٢) مقتبس من كلام ابن دقيق العيد في كتابه «الاقتراح في بيان الاصطلاح» (ص ٦١).

(٣) انظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب الحنبلي (١/ ٣٤٩).

أما العدلُ غيرُ الضابط: فلا نُهمل روايتَه، بل نعرضُها على رواية الثقات، فإن وافقَهم فهذا دليلُ ضبطه للرواية، وإن خالفَهم كانت الروايةُ مما لم يضبطه، وإن انفردَ فلا نهملُه، فلربما وُجد ما يقوِّيه، فيُقبل حينها.

أما غيرُ العدل: فلا نقبل روايته ولو كان ضابطًا؛ لأنه لا يؤتمن على دين الله.

وليس كمُّ العلم دليلًا على كمِّ العدالة.

بمَ نعرف العدالة والضبط في الرواة؟

تُعرفُ عدالةُ الراوي بكلام العلماء المختصين في علم الجرح والتعديل، كما ذكرنا.

ويُعرفُ الضبطُ بعرض رواياته على رواياتِ أقرانِه من العلماء، فإن وافقَهم في أغلب الروايات فهو ضابطٌ مقبولُ الرواية.

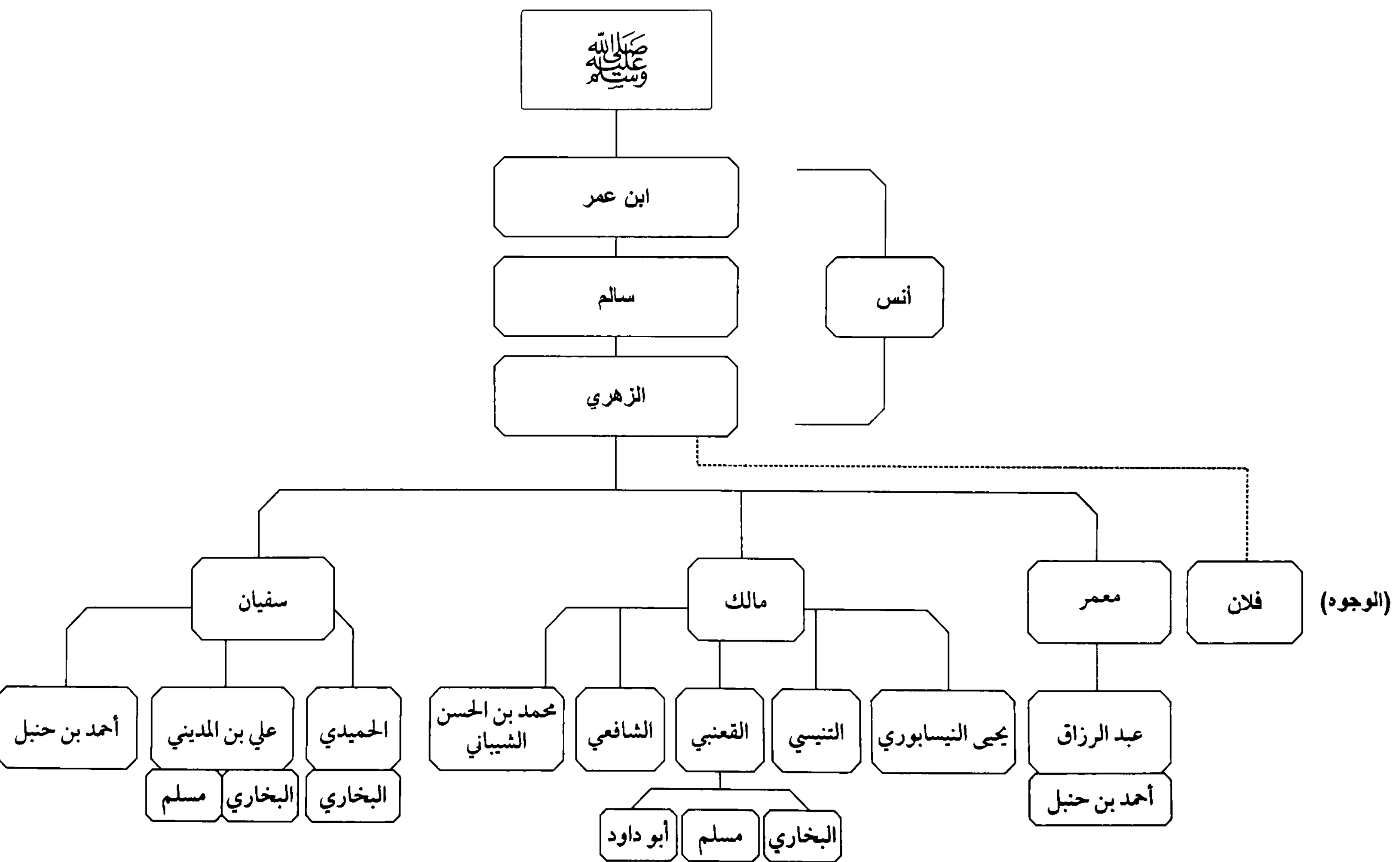
- **رابعًا: السَّلامةُ من الشُّذُوذ:**

الشُّذوذ: هو انفرادُ المخطئ من الثقات، ويُعلَم بجمع طرقِ الحديث.

قاعدة: الحديثُ إذا لم تُجمَع طرقه لم يتبيَّن خطؤه.

لذلك لا يجوز الحكم على حديث ما من خلال سندٍ واحد، بل بجمع الطرق.

ولنأخذ المثال الآتي:


صلى الله عليه وسلم
ابن عمر
أنس
سالم
الزهري
(الوجوه)
فلان
معمر
عبد الرزاق
أحمد بن حنبل
مالك
يحيى النيسابوري
التنيسي
القعنبي
البخاري
مسلم
أبو داود
الشافعي
محمد بن الحسن الشيباني
سفيان
الحميدي
البخاري
علي بن المديني
البخاري
مسلم
أحمد بن حنبل

لنفرض أن فلانًا (من الثقات) روى متن الحديث السابق عن الزهري عن أنس عن رسول الله ﷺ، أي: لم يروِ عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ.

فمَن لم يتقن جمعَ طرق الحديث، واكتفى بالنظر بهذا الإسناد، فسيحكم ـ لأول وَهْلة ـ بصحة الحديث؛ لأنه من حيث الظاهرُ يرويه ثقةٌ، عن الزهري (وهو إمام)، عن أنس (وهو صحابي)، عن النبي ﷺ.

لكن الحكم بصحة هذا الحديث بهذا السند خطأ؛ لما يأتي:

١ ـ لأنَّ المحفوظَ المشهورَ والمتداولَ بين العلماء أن هذا الحديث من رواية الزهري عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما، فلماذا ينفرد راوٍ بإسناده عن الزهري عن أنس؟

٢ ـ بالبحث في مرويّات تلاميذ أنس رضي الله عنه المختصِّين به ـ مثل: قتادة وحميد الطويل وثابت البناني ـ فإننا لا نجد أحدًا منهم يروي هذا الحديث عنه.

فالنتيجة: أن هذا الحديث وهَمٌ من هذا الراوي (فلان الثقة)، فلا وجودَ لحديث أنسٍ، وإنما هو حديثُ ابن عمر، وأخطأ به (فلانٌ الثقة).

أنواعُ الشُّذوذ:

للشذوذ نوعان:

- شذوذٌ في السَّند: كما في مثالنا السابق، وأغلبُ الشذوذات إنما تقع في السند.
- شذوذٌ في المَتْن: بوجود عبارةٍ في رواية ما تخالفُ المشهورَ من سائر رواياته.

وصورُه كثيرةٌ، منها:

قلبُ كلماتِ عبارةٍ فيه، مثل حديث السبعة الذين يظلهم الله في ظلِّه، فقد ورد فيه: «حتى لا تعلم يمينه ما أنفقت شماله»، والصواب العكس: «حتى لا تعلم شماله ما أنفقت يمينه»[1]، فالقلبُ بينهما هنا شذوذٌ.

مع التنبيه إلى أنَّ اختلاف رواية الحديث قد يكون أحيانًا من **قبيل الرواية بالمعنى**، إذ قد تقع حادثةٌ أمام جمعٍ من الصحابة، فيحدث تفاوتٌ بينهم في نقلها[2].

مثال ذلك:

١ ـ حديث جبريل عليه السلام[3]، هو أول حديث في «صحيح مسلم»، وهو فيه من حديث ابن عمر عن عمر رضي الله عنهما، وهو في «صحيح البخاري» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، فالحادثة واحدة، وقد وقع فيه اختلاف في الألفاظ، في ترتيب الإسلام والإيمان، وهذا لا يضرُّ، لأنَّ الترتيب ليس مقصودًا بذاته؛ والألفاظ التي تتعلق بها الأحكام واحدة، فالحديث واحد.

٢ ـ حديث «إنما الأعمال بالنيات»[4]، ورد بألفاظٍ متعددة، لكن المعنى واحد،

---

(١) انظر: «صحيح البخاري» (٦٦٠)، و«صحيح مسلم» (١٠٣١).

(٢) الصحابة الكرام يسمعون وينقلون بألفاظ مختلفة، وهذا الاختلاف ـ كما ذكر العلماء ـ لا يضرُّ طالما أن الحادثة واحدة، وهو من الفوارق اللطيفة التي توضح لنا تميُّز القرآن الكريم عن السنة، فالرواية بالمعنى تجوز في السنة ولا تجوز في القرآن، وليس ذلك نقصًا في السنة، وإنما هو إظهار لكمال القرآن الذي هو كلام الله المعجز، والذي لا يجوز فيه تغيير حرف واحد.

(٣) أخرجه البخاري (٥٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ومسلم (١) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٤) تقدم (ص١٤).

ولا يتصوَّر أن النبي ﷺ قاله عدة مرات، فالحديثُ واحدٌ؛ لأن كل هذه الروايات صدرت عن مدارٍ واحد، والاختلاف إنما وقع من جهة الرواة عن هذا المدار، وبما أنَّ الاختلافَ لم يؤثِّر في المعنى فقد عدَّه العلماء مقبولًا، أما إن كان الاختلافُ مؤثِّرًا، فللعلماء حينها أقوال، من جمعٍ أو ترجيحٍ أو غير ذلك.

كيف نحكمُ على الحديث بالشُّذوذ؟

الشذوذ ـ كما أسلفنا ـ يظهر بالتفرُّد، فإن لم يكن تفرُّدٌ فلا شذوذ، ففي حديث الزهري السابق[1] لو وجدنا فلانًا آخرَ من الرواة يرويه عن أنس، لحكَمْنا أن للزُّهري شيخَيْن، وأنَّ هذا الحديث مرويٌّ عن صحابيَّين.

- **خامسًا: السَّلامةُ من العلَّة:**

العلّة: سببٌ غامضٌ خفيٌّ يقدحُ في صحة الحديث، مع أن ظاهرَه السلامة منه.

وينفرد بمعرفتها خواصُّ العلماء وجهابذتُهم، كالإمام عليّ بن المديني، والإمام يحيى بن معين، والإمام أحمد، والبخاري، ومسلم، وأبي زُرعة، وأبي حاتم، والدارقطني (وهو ختامهم).

مثال لتوضيح العلة:

إذا كان فلانٌ من الناس يدرس عند أستاذ ما، وينقلُ عنه، فهذا يعني أنَّ السندَ بينهما متصلٌ، لكن قد يتغيَّب يومًا عن مجلس الشيخ فيفوته حديث ما، ثم يأخذه من غيره ممن حضر ويحدِّث به عن الشيخ، فهذا لا يعلمه عامةُ الناس، إلا من كان مهتمًّا من حاضري دروس الأستاذ، فيقول: إن فلانًا لم يكن حاضرًا في اليوم الفلاني، ولم يسمع الحديث من الأستاذ، وإنما أخذه بواسطة، ولربما كانت الواسطة رجلًا ليس

---

(١) انظر: (ص٣٩).

بذاك، فهنا استحالَ الاتصالُ انقطاعًا. فهذه صورة لعلَّة خفيةٍ، هي انقطاعُ السند، ولم يطلع عليها إلا المدقِّق.

صورةٌ أُخرى أَخفى:

وهي أن يحضرَ التلميذُ مجلسَ الأستاذ، لكنه أثناء رواية الشيخ لحديثٍ أو أكثر يكون منشغلًا بأمر ما، أو نائمًا، أو شاردًا بفكره، فهذا لم يسمع الحديث، ولربما انتبه أحدُ المهتمِّين من الحضور لذلك، فيحكمُ بعدم سماعه، أو ينتبه الأستاذُ له، فيقول: فلانٌ لم يسمعْ مني هذا الحديثَ، وإنما نقله من صديقه، وهكذا.

ومن لم يدرِ بهذه العلة يحكمُ بسلامة الحديث.

الاختلافُ في الحكمِ على الحديث:

الحديث في العلة يتصل بمسألة سبقت الإشارةُ إليها، وهي أنَّ الحكم على الحديث أمرٌ اجتهادي لا قطعيٌّ، وذلك لتفاوت العلم بالعلة، قال السيوطي في «ألفية الحديث»:

ولَـمْ يَكُـنْ شَـذَّ وَلا مُعَلَّـلا	**والحُكْـمُ بِالصِّحَّـةِ والضَّعْـفِ عَلَى**
ظَاهِـرِه لا القَطْـعِ إلَّا مَـا حَـوَى	كِتَـابُ مُسْـلِمٍ أَو الجُعْفِـي سِـوَى
مَـا انتَقَـدُوا....................	....

إذن: فالحكم على الحديث بالصحة أو الضعف إنما هو بحسب غلَبَة ظنِّ المجتهد الناقد، فكما يوجد في الفقه علماءُ مجتهدون نُقّاد، فكذلك يوجد في علم الحديث محدثون مجتهدون نُقّاد.

فقد يكون رجلٌ عدلًا عند فلان غيرَ عدلٍ عند آخرَ، وهذا مشاهد في حياتنا

اليومية، إذ يختلف الناس في توثيق رجلٍ ما، وذلك باختلاف نظرهم إليه، فبينما هو إمام وليٌّ عند قومٍ تجده عند غيرهم من الأبالسة.

لذا فهذا مقام دقيق ينبغي أن يتجرَّد فيه المجتهد من كل حظوظ نفسه ـ ومن حظوظ النفس أن يضعِّفَ حديثًا ما لمخالفته مذهبه ـ ولا يُدخلَ رأيه وهواه الشخصي في الحكم على الحديث، ومن تجرَّد لله وفقه الله للصواب.

ولا يستطيعُ أحدٌ من العلماء قديمًا ولا حديثًا أن يحتكر الحكمَ على السنة، وهذا ما كان عليه العلماء أصحاب الكتب المصنفة، كالأئمة الستة ونحوهم، لم يطبعوا كل حديث بطابع أو خاتم بعده، هكذا: صحيح، ضعيف... إلخ، إلا ما كان من الإمام الترمذي من قوله: «حديث حسن، أو حسن صحيح»، وهو اصطلاحٌ خاصٌّ به.

بل إنَّ الإمام أحمد وهو الإمام الجليل لا يوجد له كلامٌ في «مسنده»، سوى متون الأحاديث وأسانيدها، وهكذا كانوا يتورَّعون عن الجزم بالحكم، حتى لا يتقوّلوا على رسول الله ﷺ.

فالحكم على الحديث أمرٌ اجتهاديٌّ، والاجتهاد لا يُنقض بمثله، أي: لا يجوز أن يتسلَّطْ مجتهدٌ في حكمه على مجتهدٍ آخر، طالما أنهما متساويانِ في أهليَّة الاجتهاد.

* * *

الحديثُ الحسَنُ

قال الناظمُ رحمه الله:

و(الَحسَـنُ) المعروفُ طُرْقًا وَغَدَتْ　　　　رِجَالُـهُ لا كالصّحيـحِ اشْـتَهَرَتْ

وقع في كلام بعض العلماء رحمهم الله في تعريف الحديث الحسن؛ ما سبَّب إشكالًا عند الأئمة المتأخرين، فقد عرَّفه الإمام الترمذي بتعريف، ثمَّ عرَّفه الإمام الخطابي بعبارة أخرى.

فجاء محرِّرُ علم الحديث الإمام أبو عمرو ابن الصلاح رحمه الله، فنظر في تعريف الترمذي وتعريف الخطابي، فوجد بينهما فرقًا، لذلك قسَّم الحديث الحسن إلى قسمين وسمَّاهما ابن حجر:

- **الحسَن لذاته**: هو مثلُ الحديث الصحيح، لكن خفَّ ضبط رواته، فبدلًا من أن يكون ١٠٠ ٪ مثلًا ـ وهو ما يسمى الضبط التامّ ـ يكون من ٨٠ إلى ٩٠ ٪.
- **الحسَـن لغيـره**: هـو حديـثٌ ضعيـفٌ في أصلـه، لكنـه وردَ من عـدة طرقٍ فتقـوَّى بمجموعها.

تذكرة:

قسَّـم بعـضُ العلمـاء ـ منهم ابن خزيمـة وابن حبـان والحاكـم ـ الحديثَ إلى قسمين :

١ ـ صحيح مقبول.

٢ ـ ضعيف مردود.

فأدخلوا الحسن في الصحيح؛ لأنَّ النتيجة واحدة، وهي قبولُ الاحتجاج به.

والفـرقُ إنمـا يكون في الحسَـن لغيـره عندما يتعـارضُ مع الصحيـح، إذ نقدِّمُ الصحيـحَ على الحسـن لغيـره؛ لأنه في الأصـل ضعيفٌ.

تعريفُ النَّاظمِ للحديثِ الحَسَنِ بنوعيه:

- تناول الناظمُ بالتعريفِ الحسنَ لغيره بقوله: **المعروفُ طرقًا.**
- كما تناول الحسنَ لذاتِه بقوله: **رجَالُهُ لا كالصّحيحِ اشْتَهَرَتْ.**

***

الحديثُ الضَّعيفُ

قال الناظمُ رحمه الله:

وكُلُّ مَـا عَـنْ رُتْبَـةِ الحُسْـنِ قَـصُرْ   فَهْـوَ (الضَّعيـفُ) وَهْـوَ أَقْسَـامًا كَثُرْ

الحديثُ الضعيفُ: هو كلُّ ما نزلَ عن رتبةِ الحسَن.

وقد عرَّفه الناظم بهذا التعريف السَّلبيِّ؛ لكونه كثيرَ الأقسام، نظرًا لتعدُّد أسباب ضعف الحديث، من فقد الاتصال، أو العدالة، أو الضبط، أو وجود شذوذ، أو علة، ... إلخ.

نقدُ المتنِ ونقدُ السَّند:

ضعفُ الحديث إنما يأتي من السَّند، أي: من جهة الراوي، فحيث كان ضعيفًا أو غير ضابطٍ أو غيرَ عدلٍ؛ حكمنا بضعف الحديث، أما المتنُ من حيثُ هو متنٌ فهو مقدَّسٌ؛ لأنه كلام مَن لا ينطقُ عن الهوى، وإنما يتطرَّقُ الضعفُ للحديث من خللٍ في السند، فيكون ضعف المتن من حيث كونه نقل الرواة لا من حيث كونه كلام المصطفى ﷺ.

فما معنى نقدِ المتن؟

أحيانًا لا يجدُ الناقدُ في السَّند ضعفًا ظاهرًا، لكنه يجدُ في المتن مشكلةً، مثل: أن يعارضَ آية[1]، أو شيئًا من أصول الشريعة المقرَّرة.

عند ذلك يعودُ الناقدُ مرةً أخرى ليدقِّقَ في السَّند، ويحفِره حفرًا، فيجدُ انقطاعًا خفيًّا، أو أن فلانًا روى عن أهل الكتاب[2]، ....

---

(١) مع اعتقادنا الجازم أنه لا توجدُ آيتانِ متعارضتان، ولا يوجدُ حديثانِ صحيحانِ متعارضانِ، ولا يوجد حديثٌ صحيحٌ يعارضُ آيةً، ولا يوجد نصٌّ صحيحٌ يعارض عقلًا صريحًا.

(٢) وهذا ما يعرف بالإسرائيليات، وموضوعاتها هي: قصص الأنبياء، وأشراط الساعة، وصفة الجنة =

فأخطأَ الراوي عنه، ونسبَ الكلامَ للنبي ﷺ، إلى غير ذلك من العلل.

متى يتقوَّى الحديث؟

١ ـ إذا كان الضعفُ بسبب **الانقطاع**: فقد يتقوَّى معناه بالشواهد.

٢ ـ إذا كان الضعفُ بسبب **تفرُّد فاقدِ العدالة**: فالحديث مردود، ولا يمكن أن يتقوّى بغيره.

٣ ـ إذا كان الضعف بسبب **ضعفِ الضَّبط**: يمكن أن يتقوَّى حديثه، فيرتفع إلى الحسن لغيره.

٤ ـ إذا كان الضعف بسبب **جَهالةِ الراوي**: فهذا ضعف خفيف، فيُنتظر حتى تُعرفَ حاله، لكن إذا كثرت الطرقُ ولم يكن المجهولُ فيها فيتقوَّى الحديث.

مسألةُ استدلالِ الفقهاءِ بالحديثِ الضَّعيفِ:

تقدَّم أن الحكمَ على الحديث بالصحة أو الضعف أمرٌ اجتهاديٌّ، وقد يختلف الأئمةُ في الحكم على بعض الأحاديث، فيُضعِّفها بعضُهم فلا يعمل بها، وتصحُّ عند بعضهم فيبني فقهَ مسألةٍ عليها، واجتهادُ كلٍّ من الإمامين لا يُنقَض بمثله، هذا أولًا.

ثانيًا: قال الإمامُ ابنُ عبد البر في مقدمة كتابه «التمهيد»، وهو شرح على «موطأ الإمام مالك»:

«والحديثُ الضَّعيفُ لا يُدفَع وإن لم يُحتجَّ به، وربَّ حديثٍ ضعيفِ الإسناد صحيحِ المعنى»[1].

= والنار، وأمور المواعظ والرقائق بشكل عام، لكن لا يوجد رواياتٌ إسرائيلية في الأحكام ألبتة.

(١) انظر: مقدمة «التمهيد» ضمن «خمس رسائل في علوم الحديث» (ص١٣٢).

فالفقيهُ يستدلُّ بالحديث إذا كان معناه ثابتًا، ولا يدقِّق في علل طرقه تدقيقَ المحدِّث؛ لأن غرضَ الفقيه صحةُ العمل بالحديث، وغرض المحدِّث صحةُ النقل لكل طريقٍ من طرق الحديث، والعملُ بالحديث يصحُّ عند الفقهاء إذا كان صحيحًا بمجموع طرقِه، أو شواهده، أو موافقته لسائر أدلة الشرع، وإن كانت بعضُ طرقه مُعَلَّةً عند المحدِّثين.

لذلك فإنَّ الفقيهَ ـ بعد الأئمة ـ ربما يعزو الحديثَ لبعض طرقه المعَلَّة، وهو يريدُ معنى الحديث، ولا يريدُ خصوصَ ذلك الطريق، فيحصل الخللُ في كلامه من الناحية الحديثية، ولا يطعنُ ذلك في سلامة الاستدلالِ الفقهي، وهذا الخللُ ذكره الإمامُ ابن الصلاح في مقدمة كتابه في علوم الحديث، فقال وهو يذكر مكانةَ علومِ الحديث بين العلوم:

«وهو من أكثر العلوم تولُّجًا في فنونها، لا سيَّما الفقه الذي هو إنسانُ عيونها. ولذلك كثُرَ غلطُ العاطلينَ منه من مصنِّفي الفقهاء، وظهرَ الخللُ في كلام المخلِّين به من العلماء»[1].

حكمُ الحديثِ الضَّعيفِ:

لا يُحتجُّ بالحديث الضعيف في عقائد الدِّين، ولا في الأحكام الفقهيَّة[2]، وإنما

---

(١) «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٥).

(٢) المراد بالأحكام هنا: مسائلُ الفقه والحلال والحرام، وليس الأحكام التكليفية الخمسة، والله أعلم.
ولكن قد يُعمل بالحديث الضعيف في بعض الأحكام الفقهية من باب الورع وترك الشبهات، وذلك كبعض المعاملات التي ورد في النهي عنها أحاديثُ ضعيفة، فلا يُلزم الناسُ بتركها، لكن الإنسان في نفسه ينبغي أن يتورَّع عنها.
مثاله: ما أخرجه أبو داود (٣٤٦٢) وغيره، عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: سمعتُ رسولَ الله =

يعمل به في فضائل الأعمال، والترغيب والترهيب، وسائر ما لا تعلُّق له بالأحكام والعقائد، وهذا منهج العلماء منذ الصدر الأول، وروي عن عبدِ الرحمن بن مهدي وأحمدَ بن حنبل، رحمهما الله تعالى[1].

وللإمام البخاري رحمه الله كتابٌ هو: «الأدب المفرد»[2]، وهو ليس على شرط الصحة، ففيه أحاديثُ هي دون الصحيح، ودون الحسن أيضًا، وقد أوردها لأنها مندرجةٌ ضمن الأصول الشرعية الثابتة، وهي تفيدُ في ذكر تفاصيلِ بعض المحرَّمات والمنكرات، لذلك تساهل فيها.

ملحوظة:

لا تجوزُ التسويةُ بين الضَّعيفِ والموضوعِ؛ لاحتمال صحةِ الضعيف، أما الموضوعُ فهو محضُ كذبٍ وتزويرٍ.

***

= ﷺ يقول: «إذا تبايعتُم بالعِينَةِ، وأخذتم أذنابَ البقرِ، ورضيتُم بالزَّرْع، وتركتُم الجهادَ، سَلَّط اللهُ عليكم ذُلًّا لا ينزِعُه حتى تَرجِعُوا إلى دينكم».

فهذا الحديث فيه ضعفٌ، ولكن يستحبُّ الأخذ به في التورّع عن المنهيات التي ذكرت فيه.

وبيع العينة: هو أن يشتري شيئًا من غيره بثمن مؤجَّل، ويتسلمه منه، ثم يبيعه إياه قبل قبض الثمن بأقلَّ مما باعه. ففيه رائحة الربا.

ملحوظة مهمة:

كونُ الحديث ضعيفًا لا يعني وجوبَ العمل بخلافه كما يظنُّ البعض، بل على العكس هو مدعاةٌ للتورُّع في مثل ما ذكرناه من المثال.

(١) انظر: «معرفة أنواع علم الحديث» لابن الصلاح (ص١٠٣)، وعبد الرحمن بن مهدي هو الذي طلب من الشافعي أن يكتب «الرسالة»، توفي سنة ١٩٨هـ.

(٢) سماه «الأدب المفرد» تمييزًا له عن كتاب الأدب الموجود ضمن كتابه «الصحيح».

الفصل الثالث
أنواعُ الحديثِ بحسَبِ مَن أُضيفَ إليه

قال الناظم رحمه الله:

وَمَا أُضِيفَ للنَّبِيْ (المَرْفُوعُ) ... وَمَا لِتَابِعٍ هو (المقْطُوعُ)[1]

ومَا أضَفْتَهُ إِلَى الأَصْحَابِ مِنْ ... قَوْلٍ وفِعلٍ فهْوَ (مَوْقُوفٌ) زُكِنْ[2]

هذا تقسيمٌ آخرُ للحديث بحسب مصدَره، فقد ينتهي إلى النبيِّ ﷺ، وقد ينتهي إلى مَن دونَه، وينتج من ذلك تفاوتُ درجةِ الاحتجاج.

١ـ الحديثُ المرفوعُ:

هو ما تعلَّقَ بالنبي ﷺ، من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو صفةٍ. وهو الحديثُ النبويُّ، وهو الأصلُ التشريعيُّ الثاني في دين الإسلام، وسبقَ الحديث عنه.

٢ـ الحديثُ الموقوفُ:

هو ما أضيفَ إلى الصَّحابي من قولٍ أو فعلٍ.

والصَّحابيُّ: هو مَنْ لَقِيَ النَّبيَّ ﷺ مؤمنًا به، وماتَ على الإسلام[3]. وهذا المعنى يَصدُقُ عند المحدِّثين على مَن لَقي النبيَّ ﷺ أيَّ لقاءٍ، ولو رأى أحدُهما

---

(١) كان ينبغي تقديم الموقوف على المقطوع، لكن الشيخَ أخّره لضرورة النظم.

(٢) زُكِن: عُلم.

(٣) نذكِّرُ بأن المنافقين والمرتدين ليسوا صحابة.

الآخر مجرَّد رؤيةٍ، ولو كان مولودًا جديدًا، فيحصُل له شرفُ الصُّحبة.

وسمِّي الحديثُ موقوفًا؛ لوقوفه عند الصَّحابي، وعدمِ ارتفاعِه إلى النبي ﷺ، كقول أميرِ المؤمنين عمرَ بن الخطاب لأبي عبيدة رضي الله عنهما في قصة الطاعون: «نَفِرُّ مِنْ قدَرِ الله إلى قدَرِ الله، أرأيتَ لو كان لك إبلٌ هبطت واديًا له عُدوتان، إحداهُما خِصبةٌ، والأخرى جَدْبةٌ، أليس إن رعيتَ الخِصبةَ رعيتَها بقدر الله، وإن رعيتَ الجَدبةَ رعيتَها بقدَر الله؟»[1].

والفرقُ بينهما: أنَّ كلامَ النبي ﷺ حجةٌ في التشريع بلا خلاف، أما الحديث الموقوفُ فهو ـ حتى عند من يقول بحُجيَّته ـ أدنى مرتبةً مما أضيفَ إلى النبي ﷺ.

٣ ـ الحديثُ المقطوعُ:

هو ما أُضيفَ إلى التَّابعِيِّ.

والتّابعيُّ: هو مَن لَقِيَ صحابيًّا.

والأجيالُ في طبقةِ الصحابةِ متداخلةٌ، فهناك كبارُ الصحابة ومتوسِّطوهم وصغارُهم، وكذا الأمرُ في طبقة التابعين، فالزُّهريُّ من صغارِ التابعين، وسالمُ بنُ عبد الله بن عمرَ والحسنُ البصري من متوسطيهم، وسعيدُ بن المسيِّب من كبارهم[2].

المُخَضْرَمُون من التّابعين: هم رجالٌ كانوا في زمنِ النَّبي ﷺ، لكن لم يحصُل لهم شرفُ اللقاءِ به ﷺ[3].

---

(١) أخرجه البخاري (٥٧٢٩) ومسلم (٢٢١٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) التابعيُّ الكبيرُ: هو من أدرك كبار الصحابة، والمتوسِّطُ: هو من أدرك متوسِّطيهم، والصغيرُ: من أدرك أواخرهم.

(٣) النجاشيُّ رضي الله عنه مخضرمٌ عند بعض العلماء، صحابيٌّ عند آخرين، وهو أمرٌ اعتباريٌّ، وعلى كل حالٍ لم تردْ عنه روايةٌ.

مثالُ المقطوعِ:

ما أخرجه ابنُ أبي شيبةَ، عن عمرَ بن سعيدِ بن أبي حسين المكيِّ، أن مؤذِّنًا أذَّن فطرَّبَ في أذانه، فقال له عمرُ بنُ عبد العزيز: «أذِّنْ أذانًا سمْحًا، وإلا فاعتَزِلْنا»[1].

المرفوعُ حكمًا من أقوال الصَّحابة:

وهي أحاديثُ من ألفاظ الصحابة، لم تُرفع إلى النَّبي ﷺ، لكنَّ مضمونَها لا يمكن أن يُقال من باب الرأيِ والاجتهاد، فهي مأخوذةٌ حتمًا من رسول الله ﷺ، فهذا النوع من الحديث يسمى: الموقوف لفظًا المرفوع حكمًا.

من هذه الأحاديثِ ما وردَ عن الصحابة في صفة الصلاة، أو شعائرِ الحج، أو الأمور الغيبية، أو أخبارِ الأمم السالفة، أو أشراطِ الساعة، أو تفسيرِ القرآن بما لا يدرك بالرأي، إلى غير ذلك.

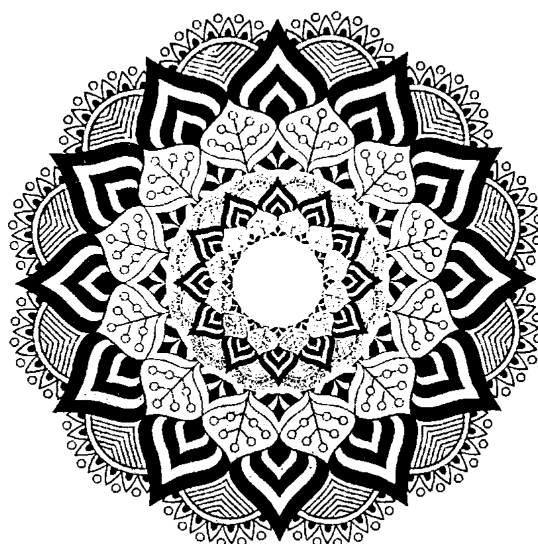
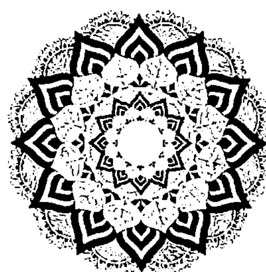
مثاله:

قولُ عائشةَ أم المؤمنين رضي الله عنها: «فرضَ الله الصلاةَ حين فرضها ركعتينِ ركعتين، في الحضَر والسَّفر، فأُقِرَّت صلاةُ السفر، وزِيدَ في صلاة الحضَر»[2].

* * *

(١) «المصنف» لابن أبي شيبة (٢٣٩٠)، وعلَّق البخاري الخبر دون ذكر القصة في باب رفع الصوت بالنداء، قبل حديث (٦٠٩).

(٢) أخرجه البخاري (٣٥٠) ومسلم (٦٨٥).

الفصل الرابع
الحديثُ المتَّصِلُ والحديثُ المُسْنَدُ

قال الناظم رحمه الله:

وَمَـا بِسَـمْعِ كُـلِّ رَاوٍ يَتَّصِـلْ ... إسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَـى فَـ(الْمتَّصِـلْ)

و(الْمسـنَدُ) الْمتَّصِلُ الإسـنـادِ مِـنْ ... رَاوِيــهِ حَتَّى الْمُصْطَفَـى وَلَمْ يَبِنْ[1]

الحديثُ المتَّصِلُ: هو كلُّ حديثٍ تحمَّله الراوي عن شيخه بطريقٍ صحيحٍ من طرق التحمُّل، وهو شاملٌ للمرفوعِ والموقوفِ والمقطوعِ.

وبهذا يُعلم أن قولَ الناظم: «وما بسمعِ كلِّ راوٍ» ليس قيدًا، وكذا قوله: «للمصطفى»، وإنما هو من باب التَّغليب، فقد يتحمَّلُ الراوي الحديث بطرقٍ أخرى من طرق التحمُّل، وقد يكونُ الحديثُ موقوفًا أو مقطوعًا أيضًا.

الحديثُ المُسند: هو الحديثُ المتصلُ المرفوعُ.

فله شرطان إذن:

- اتصالُ السَّند.
- ارتفاعُه للنبي ﷺ.

وإن تخلَّف شرطٌ فالحديثُ غيرُ مسند[2].

---

(١) أخَّرنا هذا البيت عن سابقه؛ مراعاةً للترتيب المنطقي، بجعلِ تعريف المتصلِ قبل تعريفِ المسنَد.

(٢) أما كتب المسانيد، كـ«مسند الإمام أحمد»، فهي طريقةٌ في التصنيف، يرتِّب العلماءُ فيها الكتبَ =

الحديثُ المُسَلْسَلُ

قال الناظم رحمه الله:

(مُسَلْسَـلٌ) قُـلْ مَا عَلَى وَصْـفٍ أَتَى ... مِثْــلُ أَمَــا وَاللــهِ أنْبانِــي الْفَتَــى

كَــذَاكَ قَــدْ حَدَّثَنِيــهِ قَائِمــا ... أَوْ بَعْـدَ أَنْ حَدَّثَنِــي تَبَسَّــما

هذا النوعُ من الحديث هو من حلوى هذا العلم، لا من صُلبه، ومع ذلك فقد أطنبَ فيه الناظمُ ببيتين من هذه الأُرجوزةِ المختصرة.

تعريفُ الحديثِ المُسَلْسَلِ: هو ما اجتمعَ في رواته وصفٌ معيَّن، أو حالٌ معين، بحيث يكون كلٌّ منهم مشتركًا في الوصف أو الحال مع جميعِ الرواة الآخرين.

مثالُ المُسَلْسَلِ بالوَصْفِ:

= على أسماء الصحابة، بجمع ما رُوي عن كلِّ صحابي على حدةٍ، بدءًا بسيدنا أبي بكر الصديق، ثم باقي العشرة المبشرين بالجنة رضي الله عنهم أجمعين، ثم يختلفون بعد ذلك فيمن يقدِّمون، ولا يوجدُ منهج مُطَّردٌ في ذلك.

ثم إن المسانيد لا تتضمَّن إلا الحديث المرفوع، والأصل ألا يكون فيها انقطاع في الأسانيد، إلا ما كان من باب العلل.

وتستعمل كلمة مسند أيضًا وصفًا لحديث بعينه، فنقول: هذا حديث مسنَدٌ.

وأيضًا كل كتاب تروى أحاديثه بالإسناد فهو مسند، كـ«صحيح البخاري» وغيره.

وأما كتب السنن، كـ«سنن أبي داود»، فهي مصنَّفة على أبواب الفقه.

وهناك **الكتب الجوامع**، كـ«صحيح البخاري»، **والجامع**: هو كتاب الحديث المرتب على الأبواب، التي تضمُّ جميع موضوعات الدين وأبوابه، وعددها ثمانية أبواب رئيسة، هي: العقائد، والأحكام، والسِّيَر، والآداب، والتفسير، والفتن، وأشراط الساعة، والمناقب.

الحديثُ المسلسلُ بالدمشقيين، وهو حديثُ أبي ذر، عن رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه: «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي... »[1]، هذا حديثٌ كلُّ رواته دمشقيُّونَ، بدءًا من الصحابيِّ، وانتهاءً بمَن دوَّنه في كتابه، فكلُّهم اشتركوا بصفة واحدة هي كونُهم دمشقيين.

مثال آخر:

وهو ما ذكره في النَّظم، في قوله: «أما والله أنباني الفتى»، فهذا حديثٌ تسلسلَ بأن كلَّ واحد من رواته يحلفُ يمينًا، فيقول: أشهدُ بالله حدَّثني فلانٌ، قال: أشهدُ بالله حدَّثني فلانٌ[2]، إلخ.

مثال المسلسل بالحال[3]: هو ما عبَّر عنه بقوله: «كذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائما، أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبسَّما»، وصورُه كثيرة، منها:

١ ـ **المسلسلُ بالمحبَّة**: وهو حديثُ معاذٍ رضي الله عنه، حين قال له النبيُّ ﷺ: «يا معاذ إني أحبُّك، فلا تدعَنَّ دُبُرَ كلِّ صلاة أن تقولَ: اللهم أَعِنِّي على ذِكْرك وشُكرك وحُسْنِ عبادتك»، فقد تسلسلَ بقول كل راوٍ لمن بعده: «إني أحبك»[4].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٧٧).

(٢) انظر جملة من هذه الأحاديث في كتاب «الجواهر المكللة في الأخبار المسلسلة» للحافظ الشمس السَّخاوي.

(٣) الحال يكون متغيرًا، أما الوصف فهو ثابت.

(٤) أخرجه الإمام أحمد (٢٢١١٩)، وأبو داود (١٥٢٢)، وغيرهم.

لطيفة:

يستحسن ألا يُسأل الشيوخ عن هذا الحديث، وإنما يحدثون به من يحبونه هم؛ لئلا يكون التلفظ بالمحبة صوريًّا لا حقيقة له.

٢ ـ **المسلسلُ بالتَّشْبيك**: وهو حديثُ أبي هريرة رضي الله عنه: شبَّك أبو القاسم بيدي، وقال: «خَلَقَ الله التربةَ يوم السبت...»[1]، فقد تسلسلَ بتشبيك كلِّ راوٍ يدَه بيدِ مَن بعده.

٣ ـ **المسلسلُ بالقولِ والفعلِ**: ويُمَثِّلون له بحديث أنس رضي الله عنه مرفوعًا: «لا يجدُ العبدُ حلاوةَ الإيمان حتى يؤمنَ بالقدر خيرِه وشرِّه، حُلوِه ومُرِّه»، قال: وقبضَ رسولُ الله ﷺ على لحيته، وقال: «آمنتُ بالقدَر»، فقد تسلسلَ بقبض كل راوٍ على لحيته وقوله: «آمنتُ بالقدَر»[2].

٤ ـ **المسلسلُ بالتَّبَسُّمِ**:

ويذكرُ العلماء مثالًا له حكايةً عن الإمام الجليل سفيان بن عيينة، قال أحمد ابن النَّضر الهلالي: سمعتُ أبي يقول: كنتُ في مجلس سفيانَ بن عيينة، فنظر إلى صبيٍّ دخلَ المسجد، فكأنَّ أهلَ المجلس تهاونوا به لصغر سنِّه، فقال سفيان: ﴿كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٩٤]، ثم قال: «يا نضرُ، لو رأيتَني ولي عشرُ سنين، طولي خمسةُ أشبار، ووجهي كالدِّينار، وأنا كشعلةِ نار، ثيابي صِغارٌ، وأكمامي قِصارٌ، وذَيلي بمقدار، ونَعلي كآذان الفار، أختلفُ إلى علماء الأمصار، مثل الزُّهري وعمرِو بن دينار، أجلسُ بينهم كالمِسمار، مَحْبَرَتي كالجَوزة، ومِقْلمتي كالمَوزة، وقَلمي كاللَّوزة، فإذا دخلتُ المجلسَ قالوا: أوسِعوا للشيخ الصغير، أوسِعوا للشيخ الصغير، قال: ثم تبسَّمَ ابنُ عيينة وضحِك[3].

فتسلسلَ نقلُ القصَّةِ بضَحِكِ رُواتها.

---

(١) أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٣٣)، وأصله في مسلم (٢٧٨٩).

(٢) أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٣١).

(٣) «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي (ص ٦١).

الفصل الخامس

أقسامُ الحديثِ بحسَبِ عدَدِ رِجالِه

(الغَريبُ ـ العَزيزُ ـ المَشهورُ ـ المُتواترُ)

قال الناظم رحمه الله:

(عَزِيــزُ) مَــرْوِي اثْنَيْــنِ أَوْ ثَــلاثَــهْ (مَشْهُورُ) مَــرْوِي فَــوْقَ مَــا ثَلاثَــهْ

وَقُــلْ (غَرِيــبٌ) مَــا رَوَى رَاوٍ فَقَــطْ[1] ....

هذه المصطلحاتُ الثلاثة ـ الغريب والعزيز والمشهور ـ استعملها العلماءُ رحمهم الله تعالى في القرن الثاني والثالث والرابع الهجري.

ونحـن عندمـا نبحـثُ عـن اصطـلاحٍ، لا يجـوز أن نُحكِّـمَ مـا اسـتقرَّ آخـرًا في اسـتعمال مـن تكلَّـم فيـه سـابقًا، فهـذا أحدُ أسـباب الخلـلِ العلمـيِّ المعاصـر، أي: تحكيـمُ الاصطـلاحِ المتأخِّـر فـي الاسـتعمالِ المتقـدم، (فلا يوجـد مفعـولٌ رجعيٌّ للتعاريـف، فالتعاريـف يُلـزم بهـا مـن قالهـا لا غيره).

الغريبُ والعزيزُ والمشهورُ:

أوَّلُ من تكلَّم في تعريف هذه الاصطلاحات الثلاثة هو الإمامُ ابنُ مَنْدَهْ

---

(١) قدمنا ذكر الغريب إلى هـذا الموضع، لمراعـاة وضعه مع قسـيميه: العزيز والمشـهور، وقد أخره الناظم.

(ت٣٩٥هـ) رحمه الله، في أواخر القرن الرابع، فقال: «الغريبُ من الحديثِ كحديثِ الزُّهريِّ وأشباهِه، ممَّن يُجمَعُ حديثُهم، إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث»[١].

وهؤلاء الذين ذكرهم هم في الطبقة التي انتشرَ عنها الحديث، ودارت عليها الأسانيدُ، وهذه الطبقةُ هي طبقة صغار التابعين غالبًا، فهؤلاء الذين روى كلٌّ منهم جملةً من السنن، بحيث صار مدارًا للأسانيد، هم في الحقيقة أئمةُ الحديث.

وفي ذلك يقول الإمامُ عليُّ بنُ المديني (ت٢٣٤هـ) رحمه الله: «نظرتُ فإذا الإسنادُ يدورُ على ستة: فلأهل المدينة ابنُ شهابٍ الزهريُّ، ولأهل مكةَ عَمرُو بنُ دينار، ولأهل الكوفة أبو إسحاقَ السَّبيعيُّ والأعمشُ، ولأهل البصرة قتادةُ ويحيى بنُ أبي كثير»[٢].

وهؤلاء هم أبرز أهل هذه الطبقة، مع وجود غيرهم أيضًا.

تميَّز هؤلاء العلماء بأن حديثَهم مدوَّنٌ، وأنهم رُحِلَ إليهم، واعتُنيَ بأحاديثهم، فشأنُهم ألا يتفرَّد عنهم أحدٌ، هذا هو الأصل.

فإذا تفرَّد عنهم واحد سمِّي **غريبًا**، وإذا روى عن أحدهم اثنان أو ثلاثة سمي **عزيزًا**[٣]، وإذا روى فوق الثلاثة سمِّي الحديثُ **مشهورًا**.

وهذا هو **تعريفُ الغريبِ والعزيزِ والمشهورِ**، وهو ما كان عليه الاصطلاحُ في القرنين الرابع والخامس الهجريين.

---

(١) انظر كتابنا: «معرفة مدار الإسناد» (١/ ٤٣١).

(٢) «معرفة مدار الإسناد» (١/ ٥٩).

(٣) مأخوذ من قوله تعالى: ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٤]، أي: قوَّينا.

وفي القرن السابع الهجري نقل الإمامُ ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) هذا القولَ عن ابن مَنْدَهْ ولم يعترضْ عليه، لكن وقع في كلامه: «فإن انفرد راوٍ»، ولم يقيِّده بقيد: «عمَّن تدورُ عليهمُ الأسانيدُ».

فجاء مَن بعد الإمام ابن الصلاح رحمه الله فأهملوا كلامَ الحافظ ابن منده ـ بقيده ـ واعتمدوا كلامَ ابن الصلاح.

ومن هنا جاءت عبارة الناظم: **«وقل غريبٌ ما روى راوٍ فقط»**، بإهمال قيد: **«عمَّن تدورُ عليهمُ الأسانيد»**.

بل تمادى بعض المتأخرين فبحثوا مسألة: هل يسمى انفرادُ الصحابيِّ غرابةً؟

خللٌ في التصوُّر أدى إلى خللٍ في النتيجة:

وقد نتج عن خطأ التصور هذا أنَّ المتأخرين جعلوا كثيرًا من الأحاديث غرائبَ وهي مشاهير، وبذلك أصبح أغلبُ السنةِ غرائبَ.

ومن أجلِّها حديث: «إنما الأعمال بالنيات»، وهو حديثٌ يذكره العلماء المتقدمون مثالًا للحديث المشهور[1]، لكنه عند المتأخرين ـ بإهمال القيد ـ غريبٌ؛ لتفرد سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه بروايته عن النبي ﷺ، وتفرُّد علقمة عنه، وتفرُّد محمد بن إبراهيم عنه، وتفرُّد يحيى بن سعيد الأنصاري عنه، وقد أشكلَ عليهم هذا، فالحديثُ عند المتقدمين مشهورٌ، وعندهم غريبٌ، فأرادوا الخروج من هذا الإشكال فقالوا: هو غريبٌ باعتبار أوله مشهورٌ باعتبار آخره.

وهذا ليس بشيء، إذ لا يوجد حديث نبويٌّ إلا وهو مشهورٌ باعتبار آخره، فلم يزُل الإشكال.

---

(١) إهمال القيد المذكور أدى لكون أيِّ حديث انفرد به راوٍ في الطبقات العليا غريبًا!.

وهنا نعود لما قرَّرناه أولًا، من أننا لا يجوز أن نَحْكُمَ بعبارة المتأخرين على كلام العلماء في عصر الرواية.

وينبغي أن نُزيل من عقولنا تسميةَ كلِّ حديثٍ فردٍ بالغريب.

فالغرابةُ في الحديث: هي التفرُّدُ المستغرَب، فانفرادُ ابن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ ليس مستغربًا، وكذا سالمٌ عن ابن عمر، والزهريُّ عن سالم، أما **انفرادُ الإمام مالكٍ عن الزهريِّ فهو المستغرب** بعد أن دوِّن العلمُ وشاعتِ الرحلةُ في طلبه.

تتمّةٌ مهمّةٌ:

قد يستغربُ العلماء أحيانًا تفرُّدَ راوٍ من التابعين ممَّن هم فوقَ مَنْ تدورُ عليهم الأسانيد؛ لقرينة ما، فمثلًا:

لابن عمر رضي الله عنهما راويان مختصّان به، وهما: ابنه سالم ومولاه نافع، فإذا رويا عنه حديثًا بلفظ معيَّنٍ، ثم جاء راوٍ آخر غيرهما، فروى الحديث بلفظ مخالفٍ للفظيهما، فهنا لا يمكنُ أن يحكم العلماء عليه بالشذوذ مباشرة، لذلك يسمُّونه غريبًا.

مثاله: حديث: «الولاء لمن أعتق»، هو مرويٌّ هكذا عن سالم ونافع عن ابن عمر، لكن عبد الله بن دينار رواه عن ابن عمر بلفظ: «نهى عن بيع الولاء وعن هبته»، فقال العلماء: إنه غريب. فالغرابة هنا ليست من مطلقِ التفرُّد، وإنما هي آتية بسبب قرينةٍ أخرى، وهي هنا: الشيءُ الذي يستغربُه العلماء[1].

---

(١) «معرفة مدار الإسناد» (٢/ ٤٥).

توجيهُ نهيِ العلماءِ عن تعلُّم الغريب:

بهذا المعنى الذي شرحناه عن الحديث الغريبِ نستطيعُ أن نفهمَ عباراتٍ ذكرها الأئمة العلماءُ في التنفير من الغرائب.

منها: ما روي عن الإمام مالك أنه قال: «شرُّ العلمِ الغريبُ، وخيرُ العلمِ الظاهرُ الذي رواه الناسُ»[1].

وما روي عن الإمام أحمدَ بن حنبل أنه قال: «لا تكتبوا هذه الأحاديثَ الغرائبَ، فإنها مناكيرُ، وعامَّتُها عن الضُّعفاء»[2].

أما على المعنى المنتشر في كلام المتأخرين ـ كشراح البيقونية ـ فينتجُ إشكالٌ نحتاج معه إلى تأويل مستكرَه، بحمل تلك الأقوالِ على الضِّعاف من الغرائب، وهو تأويلٌ مستكرَهٌ؛ إذ لو أرادوا الضعاف لقالوا ذلك صراحةً.

فالغرائبُ قد يكون ضعفُها غيرَ ظاهر، لكن تأخُّرَ طبقة المتفرِّد بها يجعلها في محلِّ الاستغراب.

إذا فهمنا هذا فإننا نصل إلى:

الخلاصة:

الغريب: ما رواه راوٍ فقط عمَّن يجمَع حديثه.

والعزيز: ما رواه اثنان أو ثلاثة عمَّن يجمَع حديثه.

والمشهور: ما رواه أكثر من ثلاثة عمَّن يجمَع حديثه[3].

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي (٢/ ١٠٠).

(٢) «معرفة أنواع علم الحديث» لابن الصلاح (ص٢٧١).

(٣) وأرى أن تعريفَ الغريب بلا قيد مقولةٌ ينبغي التوبةُ منها، لأنها ذاعت وشاعت، وصارت معتقدَ الناس، ونصرها كبارُ الأئمة المتأخرين، لكن حال الأئمة السابقين ليس على هذا إطلاقًا.

إيضاحُ اختلافِ العلماء في تقسيماتِ الحديث:

قسّم علماءُ أصول الفقه من المتكلِّمين الحديثَ إلى قسمين:

- متواتر[1].
- آحاد.

وقسم علماءُ أصول الفقه من الحنفيَّة الحديثَ إلى ثلاثة أقسام:

- متواتر.
- مشهور.
- آحاد.

أما المحدثون فقسَّموه إلى:

- مشهور.
- عزيز.
- غريب.

وقد جعل المتأخرون من علماء الحديث القسمة الأخيرة (مشهور - عزيز - غريب) تحت قسم الأحاد؛ علمًا أن مصطلح الآحاد مصطلحٌ أصوليٌّ غيرُ متداوَلٍ في كتب المحدِّثين الأُوَل، وفي إدخالها تحت الآحاد إشكالٌ؛ لأن المشهور بالأساس ليس من أحاديث الآحاد، بل قد ذُكِرَ المتواتر على أنه نوع من المشهور!.

---

(١) وسيأتي بيانه (ص٦٦).

الحديث المشهور عند الحنفية:

هو ما كان آحاد الأصل ـ أي: في طبقة الصحابة وكبار التابعين ـ ثم تواتر. ولا يعدُّونه من جملة أحاديث الآحاد.

وقولُ الحنفية أقربُ إلى قول ابن مَنْدَهْ والمحدِّثين من كلام متأخري علماء مصطلح الحديث.

* * *

الحديثُ المتواترُ

هو ما رواه جمعٌ تحيل العادةُ[1] تواطؤهم على الكذب، عن جمعٍ مثلهم، من الابتداء إلى الانتهاء، وكان مستند انتهائهم الحسُّ ـ يعني: السماع أو الرؤية ـ.

أنواع المتواتر[2]:

١ ـ متواترٌ لفظيٌّ: وهو قسمان:

- **بدهيٌّ**: وهو القرآن الكريم، لا يحتاج المسلم إلى الاستدلال لثبوته، فهو كحاصل جمع (١+١).

---

(١) **أنواع الحكم:**

أحكام الشرع التكليفية: الفرض ـ المستحب ـ المحرم ـ المباح ـ المكروه.

أحكام العقل: الواجب ـ الجائز ـ المستحيل.

وللمستحيل أنواع:

المستحيل العقلي: كوجود شريك لله تعالى، واجتماع النقيضين.

المستحيل الشرعي: كالأمر بالفحشاء.

والمستحيل في العادة: وهو كثير جدًّا، مما يستبعَد وقوعه أو يندر.

والمراد في تعريف المتواتر: المستحيلُ عادةً، فالاجتماع على الكذب غير مستحيل عقلًا، لكنه استحالَ في العادة.

وفهم هذه الفروق منجاةٌ من تخبطات فكرية يقع فيها من لم يأتِ العلمَ من أبوابه.

(٢) لم يذكر قدماء المحدثين المتواتر؛ لأنَّ نظرهم إلى حديث كل صحابي على حدة، فلا ينظرون إلى المتن الذي رواه جمع من الصحابة على أنه حديث واحد، بل يعدُّون حديث كل صحابي حديثًا مستقلًّا.

• **استدلاليٌّ**: كحديث: «من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار»[1].

فهو وإن كان معلومَ التواتر عند العلماء، ولكن قد يجهل غيرُهم تواترَه، ويعتمدون في معرفة ذلك على جمع العلماء لطرقه التي تصل إلى بضعة وسبعين صحابيًّا، مع استمرار هذه الكثرة في جميع طبقات السند.

٢ ـ **متواتر معنوي**: وهو قسمان أيضًا:

• **بدهيٌّ**: مثل تحريم الخمر، وتحريم الزنا، وفرض الصيام، وفرض السَّتر على المرأة.

• **استدلاليٌّ**: أن تَرِدَ أحاديث كثيرة في قضايا مختلفة، وكلُّ قضية منها لم تتواتر، ولكِنْ بينها قدْرٌ مشتركٌ، مثل: أحاديث رفع اليدين في الدعاء، فقد ورد عنه ﷺ عدةُ أحاديث، كلُّ حديث منها فيه: أنه رفع يديه في الدعاء، والقدر المشترك بينها هو الرفع عند الدعاء، فحكم العلماء بتواتره باعتبار القدر المشترك بين تلك الأحاديث الكثيرة.

عمل المحدِّث: هو جمعُ طرق الأحاديث في الاستدلالي لا البدهي، من كل قسم.

تنبيه:

نفى ابن حبان وجودَ المتواتر، بقوله: «فأما الأخبار فإنها كلها أخبار آحاد»[2].

---

(١) روي في الصحيحين: عند البخاري: عن ابن الزبير (١٠٧)، وأنس (١٠٨)، وسلمة بن الأكوع (١٠٩)، وأبي هريرة (١١٠)، والمغيرة (١٢٩١)، وعبد الله بن عمرو (٣٤٦١). وعند مسلم: عن أنس (٢)، وأبي هريرة (٣)، والمغيرة (٤)، وأبي سعيد (٣٠٠٤).

(٢) «صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان» (١/ ١٥٦).

وذكر ابن الصلاح أنه لا يكاد يوجد في روايات أهل الحديث[1].

فاعترض عليهما من تأخر عنهما، والاعتراضُ ليس في محله، إذ مقصدُ ابن حبان نفي وجود المتواتر اللفظي البدهي، ومقصد ابن الصلاح ندرةُ المتواتر اللفظي الاستدلالي، والاعتراضُ عليهما كان بذكر أمثلة المتواتر المعنوي بقسميه الاستدلالي والبدهي، ولا يُسلَّم ذلك الاعتراض لما عرفت.

حكمُ مُنكِرِ المتواتر:

فأما منكر المتواتر البدهي - لفظيًّا أو معنويًّا - فإنه يكفر بذلك، وأما منكر المتواتر الاستدلالي فلا بدَّ من إقامة الحجة عليه قبل الحكم بكفره.

* * *

(١) انظر: «معرفة أنواع علم الحديث» (ص ٢٦٧).

الفصل السادس
أنواعٌ تتعلَّقُ باتِّصالِ الحديثِ وانقطاعِه

الحديثُ المُعَنْعَنُ والحديثُ المُبْهَمُ

قال الناظم رحمه الله:

(مُعَنْعَنٌ) كَـ: عَن سَعِيدٍ عَنْ كَرَمْ وَ(مُبْهَمٌ) مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمّ

الحديث المُعَنْعَنُ

هو الحديثُ الذي استَعملَ فيه راويه كلمةَ «عن» بينَه وبين شيخه، دون أن يقول: سمعتُ، أو حدَّثنا، أو أخبرنا، أو غيرها من العبارات الصريحة.

ويغلبُ في مَخارج الأحاديث في الطبقاتِ المتقدِّمة، أن تكونَ بالعنعنة، كـ: مالكٍ عن نافعٍ عن ابن عمرَ.

وبعد أن فَشا التَّدليسُ ـ الذي سيأتي بيانُه ـ اشترطَ العلماءُ للحكم باتِّصال السَّندِ المعنعن أنْ يسلمَ رواتُه من التدليسِ، إضافةً إلى شرط بدَهيٍّ، وهو المعاصرةُ بين الرَّاويين.

فاكتفى الجمهورُ ـ ومنهم الإمامُ مسلمٌ ـ **بإمكان اللِّقاء** بين الرّاويين، كأنْ يكونا في بلدٍ واحدٍ، أو جمعَتْ بينهما الرحلةُ، أو الحجُّ، ونحوُ ذلك.

أمّا إنْ كانا في بلدَين متباعدَين، ولم يخرج كلٌّ منهما من بلده، فهذا يعني انقطاعَ السَّند بينهما.

واشترطَ بعضُ العلماء **ثبوتَ اللِّقاء** بين الرَّاويين، والتَّصريحَ بالسَّماعِ أو الإخبارِ من الأدنى، ولو في سندٍ آخرَ، وذلك خوفًا من التدليس.

ونُسبَ هذا القولُ إلى الإمام البخاري، مع أنه لم يوجدْ عنه تصريحٌ بذلك! واشتهرَتْ هذه المسألةُ كثيرًا، حتى توهَّم طلبةُ الحديث أنَّ الفرق بين منهجِ الشيخين في كتابيهما كامنٌ في هذه المسألة، التي ترجموها بـ: **شرط البخاري**، ولا يكادون يذكرونَ من شرطِه غيرَها، وكان الأولى من هذه المسألة أن يُعرَفَ شرطُه في اختيار روايةِ أوثقِ أصحابِ مدارِ الحديثِ عنه.

❋ ❋ ❋

الحديثُ المُبْهَمُ

هو الحديثُ الذي في إسناده راوٍ لم يُذكر اسمُه، بأن يردَ فيه مثلًا: حدَّثني رجلٌ، أو حدَّثني سفيانُ عن رجلٍ، وهذا الرجلُ مجهولُ الاسم.

فالحديثُ الذي انفردَ به راوٍ مبهمٌ نتوقَّفُ في الحكم عليه حتى يُعرفَ من هو الشخصُ المبهمُ، وما حاله.

مسألة:

هل يُقبَلُ التَّوثيقُ مع الإبهامِ، كقولِ الرَّاوي: «حدَّثني رجلٌ ثقةٌ» دونَ تسمية؟

يكون القبولُ بحسب القائل، فإنْ كانَ كالإمام مالكٍ أو الشافعيِّ أو أحمدَ، فيُقبلُ توثيقُهم مع الإبهام عند من يقلِّدُهم؛ لأنَّهم أئمةٌ متبوعون، وما عدا ذلك فلا يُقبلُ؛ لأنَّ الراويَ قد يكون ثقةً عند من روى عنه؛ مجروحًا أشدَّ الجرحِ عند غيره، لذا لا يُقبل التوثيقُ مع الإبهام عمومًا.

أما إبهامُ الصحابيِّ فمقبولٌ؛ لأنَّ الصحابةَ رضي الله عنهم كلَّهم عدولٌ.

* * *

الحديثُ العَالِي والحديثُ النَّازِلُ

قال الناظم رحمه الله:

وَكُلُّ مَــا قَلَّــتْ رِجَالُــهُ (عَــلا) وَضِــدُّهُ ذاكَ الــذي قَــدْ (نَــزَلا)

مثال: مالكٌ، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ، عن النبيِّ ﷺ؛ **إسنادٌ عالٍ** للإمام مالكٍ؛ لأنَّ بينَه وبينَ النبيِّ ﷺ رجلينِ فقط.

وأما: مالكٌ، عن الزُّهريِّ، عن سالمٍ، عن ابن عمرَ، عن النبي ﷺ؛ فهو **إسنادٌ نازلٌ** بالنسبة إلى السابق؛ لأنَّ بينَه وبينَ النبي ﷺ ثلاثةَ رجالٍ.

وهكذا نرى: أنه كلَّما علا الإسنادُ قلَّت الوسائطُ، فيقلُّ احتمالُ الخطأ، ومن ثَمَّ كان حرصُ السلف رضي الله عنهم على علوِّ السَّند، فكانوا يسافرونَ من أجل ذلك، وللحافظِ الخطيبِ البغداديِّ كتابٌ لطيفٌ في هذا الباب، واسمُه: «الرِّحلةُ في طلبِ الحديثِ الواحدِ».

وتفنَّن العلماء في أنواع العلوِّ من الموافقات والأبدال والمساواة والمصافحات، وداموا حريصين عليها إلى انقضاء القرن التاسع الهجري، وهي من مُلَح العلم لا من صلبه.

* * *

الحديثُ المُرْسَلُ

قال الناظم رحمه الله:

وَ(مُرْسَــلٌ) مِنْــهُ الصَّحَــابِيُّ سَــقَطْ ....

الحديثُ المُرسَلُ: هو ما رفعَهُ التابعيُّ إلى النبيِّ ﷺ، دونَ ذِكْرِ الواسِطةِ.

وفي قول الناظم: «ومرسلٌ منه الصحابيُّ سقطْ» مؤاخذةٌ، إذ لو كنّا جازمينَ بأن الذاهبَ من السَّند هو الصحابيُّ فقط، لحكمنا بصحَّةِ الحديثِ وانتهى الإشكالُ؛ لأن الصحابة كلَّهم عدولٌ لا تضر جهالتهم.

لكـنْ هنـاك احتمـالٌ أن يكـون التابعـيُّ أخذه عـن تابعيٍّ آخـر، وهـذا التابعيُّ أخـذه عـن تابعيٍّ ثالـث، وهكذا، فيُخشـى ألا يكـون التابعيُّ سـمعَه مـن صحابيٍّ، وإنما مـن تابعـيٍّ آخر.

وقـد وُجـدَ حديثٌ فيه سـتةٌ مـن التّابعيـن، كتب فيـه الخطيبُ البغـداديُّ جزءًا سـمّاه «حديثَ السـتةِ مـن التابعين»، وهـو مطبوعٌ، وهـؤلاء التابعون السـتةُ يروونَ عـن سـابعٍ اختُلِـفَ في صُحبتـه، وهو عـن صحابيٍّ، فهـي ثماني طبقاتٍ فـي جيلَي الصّحابـة والتابعيـن، وحديـثُ: «إنمـا الأعمـال بالنيـات» فيـه ثلاثـةٌ مـن التابعين يـروي بعضُهم عـن بعضٍ.

حكمُ المُرسَلِ:

- مَـن بنى مـن العلماء قولَه على حُسـن الظن بالسَّـلف ذهب إلـى أنه إن كان المرسِـلُ ثقـةً، وجزمَ بإرسـاله، فإنه يكـون حجةً؛ لأنَّ التابعين لا يسـتجيزون نسـبةَ

شـيء للنبـي ﷺ وهـو لـم يقُلْهُ، وهـذا مذهـبُ الجمهـور مـن الحنفيَّـة والمالكيةِ، وروايـةٌ عن الإمـام أحمد.

• ومن ذهب إلى الاحتياطِ وتجويزِ الاحتمالات التي ذكرناها، فإنه لا يقبلُ المرسلَ، إلا ما اعتَضَدَ منه بما يقوِّيه، وهذا مذهبُ الإمام الشافعيِّ رحمه الله تعالى، فإنه يَقبل ما أرسلَه التابعيُّ الكبيرُ بشروط:

١ ـ إذا أسندَه حافظٌ غيرُه.

٢ ـ أو أرسلَه مَن أخذ عن غيرِ رجالِ الأول.

٣ ـ أو كان يوافقُ قولَ بعضِ الصحابة.

٤ ـ أو أفتى عوامُّ أهلِ العلم بمعناه[1].

❊ ❊ ❊

---

(١) انظر: «إرشاد طلاب الحقائق» للإمام النووي (١/ ١٧٦ ـ ١٧٧).

المُنْقَطِعُ والمُعْضَلُ

قال الناظم رحمه الله:

وَكُلُّ مَـا لَـمْ يَتَّـصِـلْ بِـحَـالِ إسْنَادُهُ (مُنْقَطِـعُ) الأَوْصَـالِ[1]

و(المُعْضَلُ) السَّـاقِطُ مِنه اثنـانِ ....

الحديثُ المُنْقَطِعُ:

هو ما انقطعَ فيه الاتِّصالُ بينَ الرُّواة.

ففي مثالنا (ص٣٩):

ألَّا يكون سالمٌ موجودًا بين الزُّهريِّ وابنِ عمر رضي الله عنهما.

وذكرنا له صورًا:

فما حدَثَ فيه الانقطاعُ في أعلى السند فهو **المرسَلُ**.

وما حدَثَ فيه الانقطاعُ في أثنائه فهو **المنقَطِعُ**.

وما حدَثَ فيه الانقطاعُ في أدناه فهو **المعَلَّقُ**.

أما إن كان الانقطاعُ في طبقتَينِ على التوالي فهو **المُعْضَلُ**.

الحديثُ المُعْضَلُ:

سـمِّي مُعضـلًا من الإعضـال: وهو شـدَّةُ الإشـكال؛ لأنَّ الانقطـاعَ حدثَ في طبقتَين .

---

(١) كان حق هذا البيت أن يكون بعد البيت الذي ذكر فيه المسند.

فإذا روى مالكٌ عن عائشةَ، أو عن أبي هريرة رضي الله عنهما، فهو مُعضلٌ؛ لأنه لا يمكن أن يصلَ إليهما بواسطةٍ واحدة[1]، أما لو روى عن ابن عمرَ فلا يسمَّى مُعضلًا؛ لأنه يمكن أن يصلَ إليه بواسطةٍ واحدة.

وقد يجتمع الإعضالُ والإرسال، بأن يرويَ الحديثَ تابعُ التابعيِّ عن النبيِّ ﷺ.

* * *

(١) فلا بدَّ أن يروي عن أبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أو عن الزُّهريِّ، عن سعيد بن المسيِّب، عن أبي هريرة، أو عن الزُّهريِّ، عن عروةَ، عن عائشةَ، وهكذا.

المُدَلَّس

قال الناظم رحمه الله:

.... ومَـا أَتَـى (مُدَلَّسًـا) نَوْعَـانِ

الأَوَّلُ: الإِسْـقَاطُ لِلشَّـيْخِ وَأَنْ يَنْقُـلَ عَمَّـنْ فَوْقَـهُ بِـ: عَـنْ وَأَنْ

والثَّـانِ: لا يُسْـقِطُهُ لَكِـنْ يَصِـفْ أَوْصَافَـهُ بِمَـا بِـهِ لا يَنْعَـرِفْ

التَّدْلِيْسُ: عدمُ معرفةِ اتِّصالِ السَّند من انقِطاعِهِ.

وأصله: من «الدَّلَس» وهو الظُّلمةُ، أو اختلاطُ الظلام، فكأنَّ المدلِّسَ لتغطيتِه على الواقفِ على الحديثِ أظلمَ أمرُه، فصار الحديث مدَلَّسًا.

أنواعُ التَّدْلِيْسِ:

١ ـ **تَدْلِيْسُ الإِسْنادِ**: هو أن يرويَ الراوي عن شيخٍ قد سمعَ منه بعضَ الأحاديث، لكنَّ هذا الحديثَ الذي دلَّسَه لم يسمَعْهُ منه، وإنما سمعَه عنه بواسطة، فيُسقِطُ ذلك الراوي تلك الواسطة، ويرويهِ عن الشيخِ الأول بلفظٍ محتمِلٍ للسَّماع وغيرِه، كـ«عن» مثلًا؛ ليُوهمَ غيرَه أنه سمعَه منه، لكن لا يصرِّحُ بأنه سمعَ منه هذا الحديث، حتى لا يصيرَ كذّابًا.

وهو صورةٌ في الأداء لا تطعنُ في الرَّاوي إلا إن كان التدليسُ عنده صنعةً، كما في **تَدْليسِ التَّسْوِيَةِ**.

وتَدْليسُ التَّسْوِيَةِ: هو روايةُ الراوي عن شيخه الثِّقةِ، ثم إسقاطُ راوٍ ضعيفٍ في السَّند بينَ ثقتَيْنِ لَقِيَ أحدُهما الآخرَ.

مثال:

يروي عمرٌو، عن زيدٍ (ثقة)، عن بكرٍ (ضعيف)، عن سعدٍ (ثقة).

وتدليسُ التسوية: هو أن يأتي المدلِّس عمرو فيروي عن شيخه الثقة زيد بلفظ: «حدَّثنا»، ثم يُرَوِّي زيدًا عن سعدٍ الثقة بلفظ: «عن»، ويسقط بكرًا الضعيفَ.

فهذا سوّى الإسناد كلَّه ثقاتٍ، وهو شرُّ أنواعِ التَّدليس.

ولذلك رُوي عن الإمام شعبة أنه قال: «لأنْ أزنيَ أحبُّ إليَّ من أن أدلِّس»[1].

أسبابُه: عديدة، منها:

- إيهامُ علوِّ الإسناد؛ أي: أن يوهمَ الناسَ أنَّ إسنادَه عالٍ.
- فواتُ شيءٍ من الحديث عن شيخٍ سمعَ منه الكثيرَ.

وغير ذلك مما سيأتي في تدليس الشيوخ.

٢ ـ **تَدْليسُ الشُّيُوخِ:** هو إخفاءُ اسمِ الشيخِ، وتسميتُه باسمٍ أو كنيةٍ أو لقبٍ أو نسبةٍ لم يَشتهِر بها، كي لا يُعرف.

فمثلًا:

إذا قيل: حدَّثنا الشيخُ عليٌّ الهنديُّ؛ لم يُدْرَ من هو في غالب البلدان، لكن إذا قيل: حدثنا الشيخُ أبو الحسن النَّدْوِيُّ؛ عرفَه كل من يتصلُ إلى العلم بسببٍ، وهو هو أبو الحسن عليٌّ الحَسَنيُّ النَّدْوِيُ الهِندِيُّ رحمه الله تعالى.

أسبابُه: له عدة أسباب، منها:

---

(١) «الكفاية» للخطيب البغدادي (ص٣٥٦)، وقال ابن الصلاح في «مقدمته» (ص٧٥): «وهذا من شعبة إفراطٌ محمول على المبالغة في الزجر عنه والتنفير».

- ضعفُ الشيخ، أو كونُه غيرَ ثقةٍ.
- تأخُّرُ وفاةِ الشيخ، بحيث شاركَ الطالبَ في السماع منه جماعةٌ جاؤوا بعده.
- صِغَرُ سنِّ الشيخ، بحيث يكونُ أصغرَ من الراوي عنه.
- أن يكونَ ممنوعًا من السلطان، كحال الإمامِ أحمدَ في محنتِه.
- بعضُ الرُّواة يدلِّسُ بتغيير الاسم تزيينًا للحديث؛ لكثرةِ الرواية عن الشيخ، فلا يحبُّ الإكثار مِن ذِكر اسم شيخِه على صورةٍ واحدة.

وتدليسُ الشيوخ أخفُّ من تدليس الإسنادِ، لكنَّ فيه تضييعًا للشيوخ.

حكمُ روايةِ المدلِّسِ:

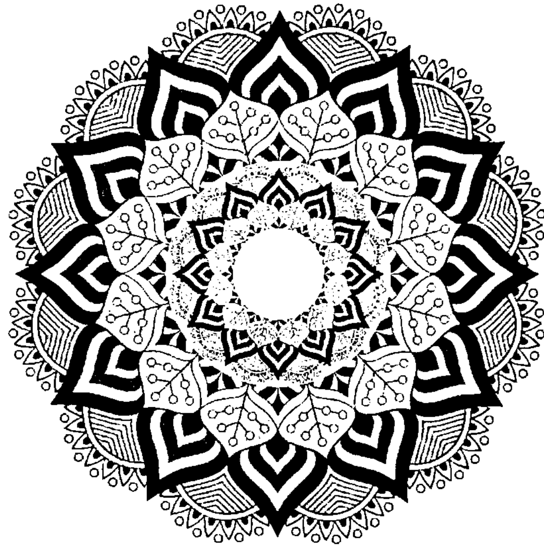
للعلماء في قبول رواية المُدَلِّسِ قولانِ، هما:

- رَدُّ روايةِ المدلِّس مطلقًا، وإن صرَّحَ بالسَّماع.
- قَبول روايته إن صرَّحَ بالسَّماع، وعدمُ قبولها إن لم يصرِّح بالسَّماع. **وهو المعتمدُ**[1].

* * *

(١) انظر: «إرشاد طلاب الحقائق» (١/ ٢٠٩ ـ ٢١٠).







الفصل السابع
من عِلَلِ الأَحادِيثِ

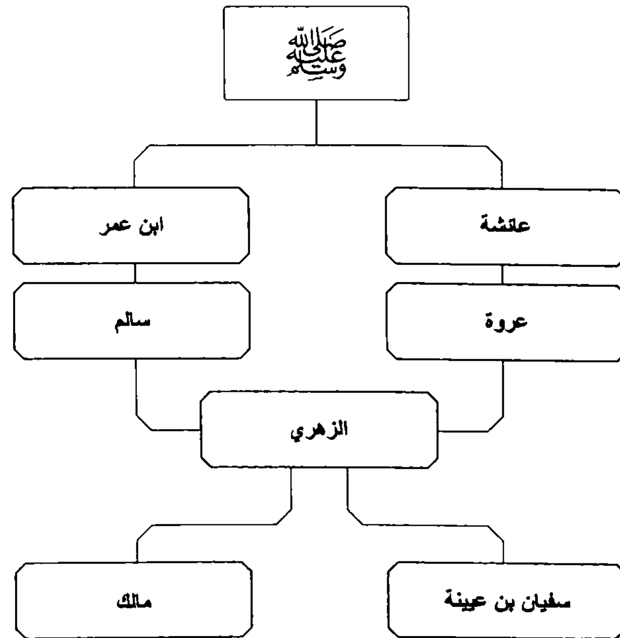
الحدِيثُ الشَّاذُّ

قال الناظمُ رحمه الله:

ومــا يخالــفْ ثِقَــةٌ بِــهِ المَلا　　　فـ(الشَّــاذُّ)..................

الحديثُ الشَّاذُّ: ما خالفَ به الثقةُ من هو أوثقُ منه: رتبةً، أو عددًا.

لنفهم معنى الأوثقِ رتبةً ننظرُ المخططَ الآتي:



هذا مخططٌ لحديثٍ واحدٍ يرويه سفيانُ بن عيينةَ، عن الزُّهريِّ، عن عروةَ، عن السيدة عائشةَ رضي الله عنها، ويرويه مالكٌ، عن الزُّهريِّ، عن سالمٍ، عن ابن عمرَ.

فأيَّهما نقدِّمُ؟

يقول الإمامُ أحمدُ: إن مالكًا أقوى في الزُّهريِّ من ابن عيينة.

ويقول عليُّ بنُ المَدِيْنِيِّ: إنَّ سفيانَ بن عيينةَ أقوى في الزُّهريِّ من مالكٍ.

وهذا اختلافٌ في الاجتهاد بين أحمدَ وعليِّ بن المَدِيْنِيِّ، وقد وقعت بينهما مناظرةٌ للترجيح:

قال عبدُ الله بنُ أحمدَ بن حنبل: سمعت أبي يقول: كنتُ وعليَّ بنَ المَدِيْنِيِّ، فذكرنا أثبت مَن روى عن الزُّهري، فقال عليٌّ: سفيانُ بن عيينةَ، فقلت أنا: مالكُ بن أنس، وابنُ عيينة يخطئ في نحوٍ من عشرينَ حديثًا عن الزُّهري، وقلت: هاتِ ما أخطأ فيه مالكٌ، فجاء بحديثين أو ثلاثة. قال: فنظرتُ ما أخطأ فيه سفيانُ بن عيينة، فإذا هو أكثرُ من عشرينَ حديثًا[1].

إذن: فالإمام مالكٌ أحفظُ عن الزُّهريِّ من ابن عُيينة.

والنتيجة: عند اختلاف روايتَيهما تكونُ رتبةُ الإمام مالكٍ هي الأعلى من رتبةِ قرينه ابنِ عيينة في شيخهما الزُّهري.

ولذا يقال: **خالفَ سفيانُ هنا مَن هو أوثقُ رتبةً منه.**

وقد يخالف الثقةُ مَن هم أوثقُ منه عددًا، ومثال ذلك:

جاء في حديثٍ آخر في سنده رجلٌ توافق الجمُّ الكبير من الرواة على أنَّ اسمه

---

(١) «شرح علل الترمذي» لابن رجب (١/ ٤٥٧ ـ ٤٥٨).

عَمرو بن عثمان، وانفرد الإمامُ مالكٌ فخالفهم جميعًا وسمَّاه عُمَرَ بن عثمان، فهذا مثالٌ لمخالفة الثقة من هم أوثق منه عددًا.

وهذه المخالفة أكثرُ ما تقع في الإسنادِ، وقد تقعُ في المتنِ.

فيُسمى الرَّاجحُ: المحفوظَ، ويسمى المرجوحُ: الشاذَّ، ولا يجوز العملُ به؛ لمخالفته ما هو أصحُّ منه.

ملحوظة:

كثيرٌ من المسائل المعاصرة يستدلُّ لها أنصارها بأحاديثَ كان العلماء الأقدمون لا يعملون بها؛ لأنها عندهم شاذَّة، ولم تغب عنهم.

ومن أوضح أمثلتها: حديث المغيرة بن شعبة «أن النبيَّ ﷺ مسح على الخفين»؛ «والجوربين»، وكلمة «الجوربين» زيادة شاذَّةٌ انفرد بها راوٍ من سبعينَ راويًا، كلُّهم لم يروها[1].

ولذلك لم يعمل الفقهاء بهذه الزيادة، ومن قال من العلماء بجواز المسح على الجوربين فإنما قاله بالقياس على الخفين، فاشترط فيهما شروطَ الخفين.

* * *

(١) انظر: «التمييز» للإمام مسلم (ص٢٠٢ ـ ٢٠٣).

الحديثُ المقلُوبُ

قال الناظم رحمه الله:

....	.. و(المَقْلُــوبُ) قِسْــمَانِ تَــلا
إبْــدَالُ رَاوٍ مَــا بِــرَاوٍ قِسْــمُ	وَقَلْــبُ إسْــنَادٍ لمَتْــنٍ قِسْــمُ

الحديثُ المقلوبُ قسمانِ، هما:

١ ـ ما وقعَ فيه قلبٌ في السَّند: وهو ما عبَّر عنه بقوله: «إبدالُ راوٍ ما براوٍ قسمُ»، وله صورتان:

- أن يبدلَ الراوي شخصًا بآخر، بقصدِ الإغراب، فمثلًا: حديثٌ يعرفه الناسُ من رواية الزُّهري عن سالمٍ عن ابن عمرَ عن النبي ﷺ، فيأتي شخصٌ ضعيفُ الدين ممَّن يحبُّون الشهرة، فيكذب في الإسناد[1]، فيخترع شخصًا وهميًّا يُرَوِّيه الحديثَ عن نافعٍ عن ابن عمرَ، والهدفُ صرفُ وجوهِ الناسِ إليه لأخذ الحديثِ عنه، أي: قصدًا للإغراب، فيشتَهر اسمُه، لكن يشتهرُ بأنه كذّاب؛ لأنَّ العلماء يحفظون الأسانيدَ، فيكون جزاؤه من جنس عمَلِه.

وقد يحدُثُ القلبُ بسبب ضعفِ الضبطِ، واختلاطِ الأسانيد على الراوي الثِّقة من غير تعمُّدٍ.

- أنْ يقلبَ الاسمَ: فبدلًا من «زيد بن عمرو» يذكر «عمرو بن زيد»، أو يبدلُ

---

(١) نعلم بذلك أن الحديثَ الموضوعَ ليس مقتصرًا على الكذب في المتن، باختراع كلام ونسبته إلى النبي ﷺ، بل قد يكون بالكذب في الإسناد أيضًا.

اسمَ سعدٍ إلى سعيدٍ، وعُمَرَ إلى عَمْرٍو، أو العكس، إلى آخر ما هنالك من الأخطاء التي تعرِضُ للإنسان.

٢ ـ **ما وقع فيه قلبُ المتنِ**: وله صورتان:

• أن يجعلَ الراوي متنَ حديثٍ ما لإسنادِ آخر، ويجعل إسنادَه لمتنِ آخر، وذلك بقصدِ الامتحانِ وغيره[١].

• أن يقدِّمَ ويؤخِّرَ في بعض أجزاء المتن، كما في حديث السبعة الذين يظلُّهم الله في ظله، وفيه: «حتى لا تعلمَ شمالُه ما تنفقُ يمينُه»، وقد قلبها بعضُ الرواة إلى: «حتى لا تعلم يمينُه ما تنفق شمالُه»[٢].

وبعضُ صور القلبِ لا تؤثر في العملِ بالحديث، لكنها خطأةٌ تُحسَبُ على الراوي، فإن كان القلبُ مؤثرًا في معنى الحديث، فلا يجوزُ العملُ بالمقلوب، بل يجبُ العملُ بالمحفوظ.

* * *

(١) كما في قصة أهل بغداد مع الإمام البخاري رحمه الله، لمَّا قدم بغداد، إذ قلبوا له مائة حديث، وسألوه عنها امتحانًا لحفظه، فردها على ما كانت عليه قبل القلب، ولم يخطئ في واحد منها. انظر: «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (٢/ ٣٤٠).

(٢) انظر: «صحيح البخاري» (٦٦٠)، و«صحيح مسلم» (١٠٣١).

الحديثُ الفَرْدُ

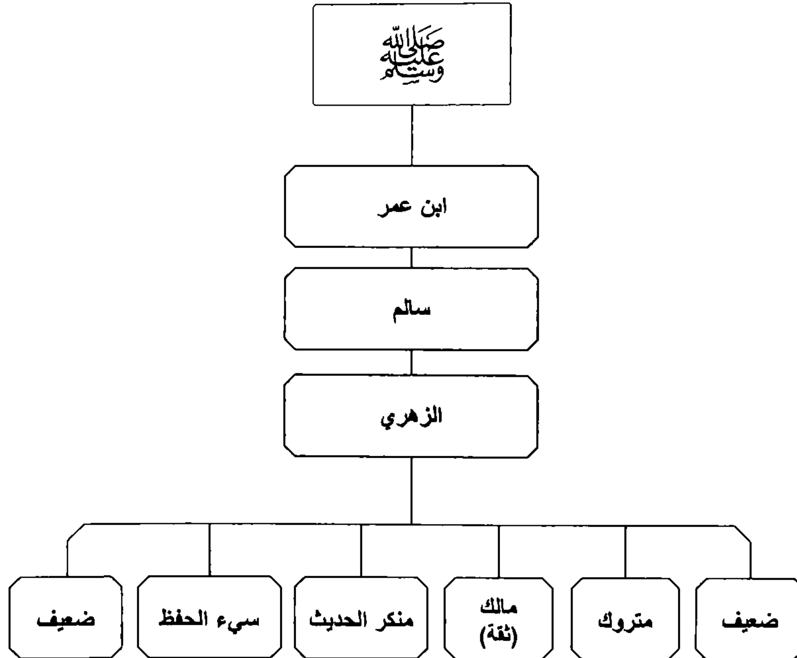
قال الناظم رحمه الله:

والفَــرْدُ مَــا قَيَّدْتَــهُ بِثِقَــةِ ... أَوْ جَمْــعِ اوْ قَــصْرٍ عَــلَى رِوايــةِ

الحديث الفرد: هو الذي تفرد به راويه مطلقًا، كحديثٍ ينفرد به الزُّهري عن أنس رضي الله عنه، ولا يشاركه غيره في روايته عن أنس رضي الله عنه؛ وهو ما يدعى **التَّفَرُّدَ المُطْلَقَ**.

وهناك **تفرُّدٌ نسبيٌّ**، وله صورٌ متعدِّدة، مثل:

١ ـ أن يتفرَّد ثقةٌ برواية حديث ما، كما في المثال الافتراضي الآتي:



فهذا الحديث لم يروه من الثقاتِ عن الزُّهري إلا مالكٌ، ولا ينفي هذا أن يرويه آخرون من غير الثقات، فلذا يسمّى هذا الحديث: **فردًا نسبيًّا**.

٢ ـ أن يتفرَّدَ بالرواية جماعةٌ: ويكون هذا في البلدان، كأن يتفرَّدَ المدنيُّونَ برواية حديثٍ عن ابن عمرَ، فيقال فيه: حديثٌ مدنيٌّ، أو يتفرَّدَ الكوفيُّونَ برواية حديثٍ عن ابن مسعودٍ، فيقال: حديثٌ كوفيٌّ، وهكذا.

٣ ـ أن يتفرّدَ رجلٌ عن رجلٍ ما في أثناء السَّند: أي: أن يكونَ الحديثُ مشهورًا، لكن في طبقةٍ ما تفرَّدَ به راوٍ عمَّن فوقَه من الرواة، بحيثُ لم يشاركْه أحدٌ في الرواية عن هذا الرَّجل، مثاله: أن يتفرَّد مَعْمَرٌ عن الزُّهريِّ عن أنسٍ، رغم أن الحديثَ مرويٌّ بأسانيدَ عمَّن هم في طبقة الزُّهريِّ، كقتادةَ وثابتٍ البُناني، وغيرهما.

فائدةُ معرفةِ التفرُّدِ:

هي معرفةُ عللِ الحديث، فإنَّ دراسةَ الأسانيد ومعرفةَ أفراد الأحاديثِ تحمي من الخطأ، مما يفيدُ مزيدَ الدقةِ في رواية الحديث، إذن فالأسانيدُ محفوظةٌ من أيِّ تغييرٍ أو تبديلٍ، فإذا طرأَ شيءٌ من ذلك عليها عرفه أهل الصَّنعة.

* * *

الحديث المُعَلّ

قال الناظم رحمه الله:

وَمَـــا بِعِلَّـــةٍ غُمُـــوضٍ أَوْ خَفَـــا (مُعَلَّـــلٌ) عِنْدَهُـــمُ قَـــدْ عُرِفَـــا

العِلَّةُ: سببٌ خفيٌّ غامضٌ يقدحُ في صحَّةِ الحديث، مع أنَّ ظاهرَه السلامةُ منه، كما تقدَّم في شروطِ الحديثِ الصَّحيحِ.

والغموضُ والخفاءُ هما أمرانِ نسبيّان يتفاوتُ اطِّلاعُ العلماءِ على ما وراءهما، لذلك فإنَّ المذكورينَ بمعرفة عللِ الحديث كانوا نفرًا معدودينَ من جهابذَة الأئمةِ الحفّاظ، كعليِّ بنِ المديني، وأحمدَ بن حنبل، والبخاريِّ، ويعقوبَ بنِ شيبة، وأبي حاتم، وأبي زُرعةَ، والدّارَقُطْنِيِّ.

وتُكتشَفُ العلَّةُ بالإحاطة بدائرةٍ واسعةٍ من الحديث، تسعُ كلَّ ما يتَّصلُ بالحديث المُعَلِّ، من المتونِ والأسانيدِ والطُّرقِ والوجوهِ والمَخارجِ والشَّواهد.

وهذا يتطلَّبُ علمًا واسعًا بالحديث الشريف، وخبرةً طويلةً قد لا يدركُها من تعلَّم هذا الفن دون ممارستِه.

وتبدأُ تلك الخبرةُ من القدرةِ على جمعِ طُرقِ الحديث، كما يقول الإمامُ عليُّ بنُ المَديني رحمه الله تعالى: «البابُ إذا لم تُجمَع طرقُه لم يتبيَّن خطؤُه»[1].

وبعد جمع الطرق يتَّضحُ مدارُ الحديث ومَخْرجُه، وهنا تأتي عمليةُ **الاعتبار**.

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي (٢/ ٢١٢).

معنى الاعتِبارِ:

درجَ المتأخِّـرون علـى تفسـير الاعتبـار بأنـه: عملية تتبُّـع طـرقِ الحديث من الجوامـعِ والمسـانيدِ والأجـزاءِ، لتُعْلَـم متابعاتُه وشـواهدُه[1].

ولكنَّ **حقيقةَ الاعتبارِ**: أنه المقايسةُ والمقارنةُ بين طرقِ الحديث ووُجوهِه، للوقوف على اختلافاتِ الرواة، ومتابعةِ بعضِهم لبعض، وبذلك يُعرَفُ الرواةُ المتَّفقونَ، ويُعرَفُ مَن خالفَهم، وتُكتَشفُ علَّةُ الحديثِ.

قال الله تعالى: ﴿فَٱعۡتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾ [الحشر: ٢].

وهذه الآيةُ دليلُ القياس في أصولِ الفقه، فكذلك القياسُ بين الروايات، ليُعلَم المحفوظُ منها والمخالفُ.

فمعرفةُ المتابعات والشواهد يكون قبل الاعتبار، وليس الاعتبارُ هو الطريق إلى تلك المعرفة، بل هو نتيجةٌ عنها.

منشأُ العِلَّةِ:

وإذا كانت العلَّةُ تُدرَكُ باختلاف الرواة، فهذا يكون في مرحلة تعدُّدِ الأسانيد، أي: بعدَ المدار، فلا شكَّ هنا أنَّ الخللَ في الرواية ـ في هذه الحال ـ إنما هو ناشئٌ من غلطِ أحدِ رواة الوجوه، وتَعيينُه سهلٌ يسيرٌ.

وأما إذا كانت العلَّةُ لا تُدرَكُ باختلاف الرواة، وإنما بمخالفةِ الحديثِ لما هو

(١) **المتابعة**: هي الاشتراكُ في الرواية، فإن كانت عن شيخ واحد فهي التامّةُ، وإن كان التقاء الراويين في شيخ شيخيهما أو من فوقه فهي القاصرةُ.
وأما **الشاهد**: فهو حديثُ صحابيٍّ آخرَ يشبه الحديثَ في لفظه أو معناه.

أقوى منه من القواطعِ والأدلَّةِ، فالخللُ في الرواية هنا إنما هو ناشئٌ من غلط أحدِ رواة المَخْرَج، فتفرُّده بمعنًى مخالفٍ هو مظِنَّةُ الخطأ.

وعلى الأمرين فإنَّ منشأ العلة غلطُ راوٍ، سواءٌ ظهرت العلةُ في المتنِ أم في السَّند.

أما أن يُجعل منشأُ العلة هو ذاتُ حديثه ﷺ، فهذا خروجٌ من الإسلام.

وصورُ العِلَلِ كثيرةٌ، لا نُطيل بذكرها، كتعارُض الوَصلِ والإرسالِ، والرَّفعِ والوَقفِ، والاتِّصالِ والانقطاعِ، وتعيينِ أحدِ الرّجلين، والإدراجِ، والروايةِ بالمعنى حيث يختلفُ المرادُ، وغير ذلك.

* * *

الحَدِيثُ المُضْطَرِبُ

قال الناظم رحمه الله:

وذُو اخْتِـــلافِ سَـــنَدٍ أَوْ مَتْـــنِ (مُضْطَــرِبٌ) عِنْـــدَ أُهَيْـــلِ الْفَنِّ

الاضطرابُ: هو عدمُ ترجُّحِ روايةٍ على أخرى، ويكون ذلك عندما تأتي للحديثِ طرقٌ مختلفةٌ، متساويةٌ بالقوَّة، لا يمكنُ التَّرجيحُ بينها.

والاضطرابُ يقعُ في السَّند كما يقعُ في المتْنِ.

فِلأوَّلِ وَهْلةٍ يحكمُ العالمُ باضطرابِ الحديث، وهذا يعني عدمَ قَبولِ الرِّوايات المُضْطربَة.

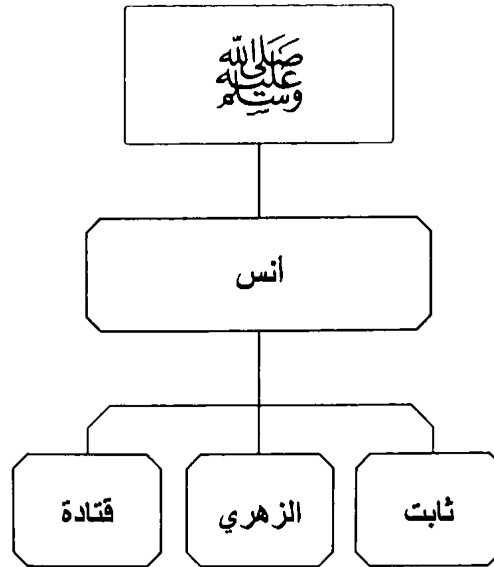
فإنْ ترجَّح له ـ بعد البحثِ والنَّظَرِ، ولو بوجهٍ من وجوهِ التَّرجيح ـ أحدُ الرواياتِ زالَ الاضطرابُ، ووجوهُ الترجيح كثيرةٌ، وغيرُ مرتَّبةٍ، فلا يقدَّم وجهٌ على آخر.

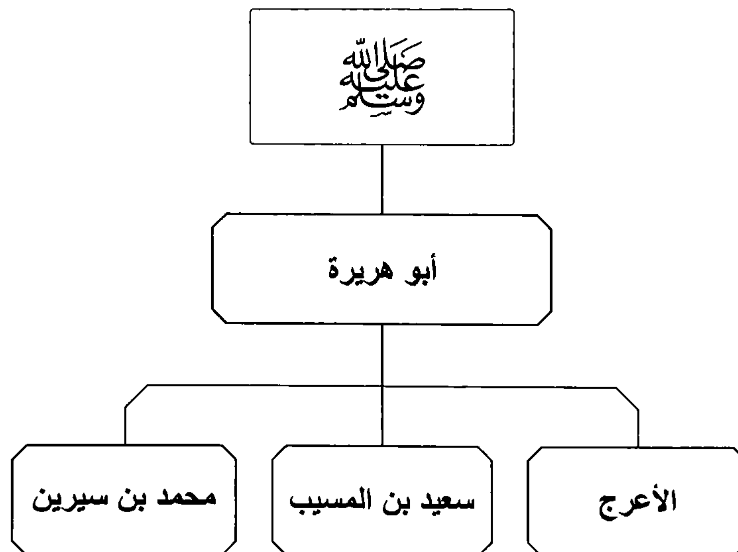
الفرقُ بين اختلافِ الحديثِ واختلافِ الرِّواياتِ

لم تتطرَّقْ كتبُ مصطلحِ الحديث، ولا كتبُ أصول الفقه، إلى مسألة التَّفريقِ بين اختلافِ الأدلةِ الحديثية وبين اختلافِ الروايات، والتفريقُ بينهما أمرٌ مهمٌّ جدًّا.

١ ـ معنى اختلافِ الأدِلَّة الحديثيَّة:

لنفرض أنه وردَ حديثٌ ثابتٌ عن صحابيٍّ في مسألةٍ ما (كحديث أنس رضي الله عنه في المخطط الآتي)، ثمَّ وجدنا حديثًا آخر مثلَه في الصِّحَّة في نفس المسألة، وهو حديثٌ ثابتٌ عن أبي هريرة رضي الله عنه، فنحنُ أمامَ حديثَين أو دليلَين.


صلى الله عليه وسلم
أنس
ثابت
الزهري
قتادة


صلى الله عليه وسلم
أبو هريرة
الأعرج
سعيد بن المسيب
محمد بن سيرين

فـي حـال أننا توهَّمنـا تعارضًا فـي دَلالة الحديثين، فنحن أمام مسـألة تسـمى: **اختلافَ الحديث.**

وللعلماء في معالجة اختلافِ الحديث منهجٌ يتَّبعونه، وقد رتَّبه جمهورُهم على النَّحو الآتي:

١ ـ **محاولةُ الجَمْعِ بين الحديثَين**، مثال: حديثُ: «لا عَدوى، ولا طِيَرَةَ، ولا هامَةَ، ولا صَفَرَ، وفِرَّ من المَجْذُومِ كما تَفِرُّ من الأسَد»[١].

فكيف يُجمع بين نفيِ العدوى، والأمرِ بالفرارِ من المجذوم؟

- قال بعض العلماء: لا عدوى بطبعها، وكلُّ شيءٍ بقضاء الله.
- وقـال آخـرون: إنَّ «لا» فـي قولـه: «لا عـدوى» ناهيـةٌ لا نافيـةٌ، أي: لا يُعدِ بعضُكـم بعضًـا، بدليـل أنَّ قوله: «ولا طيـرةَ» للنَّهـي لا للنَّفي.

هذا يسمَّى جمعًا بين الأدلة، والجمعُ يجب أن يكونَ مُستساغًا، دون لَيٍّ لأعناقِ النصوص.

٢ ـ إن تعذَّرَ الجمعُ، نلجأُ لدراسة التّواريخ، لمعرفة هل أحدُهما متأخِّرٌ، فيكون **ناسخًا** للآخر[٢].

٣ ـ إن تعذَّرت معرفةُ التاريخ ينظرُ العلماءُ في وجوهِ **الترجيح** الكثيرة.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٧٠٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه، وإنما ذُكر هذا المثال وإن كان الحديثُ واحدًا؛ لأن كلًّا من المعنيين وردَ في أدلة مستقلة، فكان ورودهما في سياقِ نصٍّ واحد دالًّا على أن لا تعارضَ بين المعنيين.

(٢) قدم الحنفية هذا على الذي قبله.

٤ ـ فإن تعذَّر كلُّ ذلك نتوقَّف في الحديث، وهو احتمالٌ عقليٌّ لا وجودَ له واقعًا.

هذا كلُّه في اختلاف الدَّليلين.

فما هو اختلاف الروايات إذن؟

بالمثال يتَّضحُ المقال:

حديثُ المرأة المَخْزُوميَّة التي سرقَتْ في عهد رسول الله ﷺ[1].

مَخْرَجُ الحديثِ هو: الزُّهريُّ، عن عروةَ، عن السيدة عائشة، عن النبي ﷺ.

- وقد رواه جماعةٌ من الرواة عن الزُّهري بلفظ السَّرِقَة.
- لكن ورَدَتْ روايةٌ عن مَعمرٍ، عن الزُّهري، أنَّ امرأةً مخزوميّةً: «كانت تستعيرُ المتاعَ وتَجحَدُه»[2].

حكمُ هذا الحديث:

هنا يحكمُ العلماءُ بشذوذ رواية مَعمَرٍ عن الزُّهريِّ؛ لمخالفتها لما رواه الأئمةُ عنه، وهنا **لا مجالَ للجمع، لأنَّنا لسنا أمامَ حديثَين مختلفَين**، بل نحنُ أمام روايتَين لحديثٍ واحدٍ، وإحدى هاتين الروايتين منفردةٌ مخالفةٌ لرواية الجمعِ الغفيرِ من الرواة، لذا نحكمُ بشذوذِها وردِّها.

لأول وهلةٍ يظنُّ مَن لم يدرسِ الإسنادَ أنه حديثٌ آخرُ صحيحٌ، ويقول: مَعمرٌ ثقةٌ، يروي عن الزُّهري وهو إمامٌ.. إلخ، فالحديث صحيحٌ، وليس كذلك.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٧٥)، ومسلم (١٦٨٨)، عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه مسلم (١٦٨٨) عن عائشة.

والبعضُ اختار إعمالَ الحديثين، فقال بقطعِ السارقِ والجاحدِ، أي: عمِلَ بالرِّوايتَين، والحقُّ أنه حكمَ بحديثٍ شاذٍّ لم يعملْ به جمهورُ العلماء.

* * *

المُدْرَجُ

قال الناظم رحمه الله:

و(المُدْرَجَاتُ) فِي الحديثِ مَا أَتَتْ ... مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرُّوَاةِ اتَّصَلَتْ

الإِدراجُ: هو أن يُدخِلَ الراوي في الحديث كلامًا ليس منه.

- ويكون الإدراجُ غالبًا من باب التَّفسيرِ، ومثاله:

حديثُ عائشةَ رضي الله عنها في بدء الوحي[1]، وفيه: «وكان يخلو بغار حراء فيَتَحَنَّثُ فيه ـ وهو التعبُّدُ ـ الليالِيَ ذواتِ العدد»، فعبارة: «وهو التعبُّد» مدرجةٌ من كلام الزهريِّ، فسَّر بها معنى «التحَنُّثِ»، وليست من أصل الحديث.

- وقد يكون الإدراجُ كلامًا بين يدي الحديثِ للموعظة، ومثاله:

حديثُ أبي هريرة رضي الله عنه في إسباغ الوضوء، حيث قال: أسبغوا الوضوء «ويل للأعقاب من النار»، فقوله: «أسبغوا الوضوء» هو من كلامه يَعظُ به الناس، فرُويا معًا، فتوهَّم السامعُ أنهما حديثٌ واحدٌ[2].

- وقد يكون الإدراجُ تعقيبًا على الحديث بعده، كما روي عن أبي هريرةَ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «للعبد المملوكِ الصالحِ أجرانِ، والذي نفسي بيدِه، لولا الجهادُ في سبيل الله، والحجُّ وبرُّ أمِّي، لأحببتُ أن أموتَ وأنا

---

(١) أخرجه البخاري (٣)، ومسلم (١٦٠).

(٢) انفرد الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (٨) بذكر هذا الطريق الذي وقع فيه الإدراج، وهو طريق نادر، كما أن الإدراج قبل الحديث نادر.

مملـوكٌ»[1]. فقولـه: «والذي نفسـي بيـده» إلى آخر الـكلام: مدرَجٌ.

ويُعرف الإدراجُ ـ سواء كان للتفسير أو التعليق على الحديث ـ بجمعِ الطُّرق، وتتبُّع الألفاظ، فمثلًا: ورد حديث أبي هريرة السابق عند البخاري (١٦٥) هكذا: .. حدثنا محمد بن زياد، قال: سمعت أبا هريرة ـ وكان يمرُّ بنا والناس يتوضَّؤون من المَطْهرة ـ قال: أسبغوا الوضوء، فإن أبا القاسم ﷺ قال: «ويلٌ للأعقابِ من النّار».

أما تعمُّد الإدراج بإدخال لفظة في الحديث فهو كذبٌ يجعل الحديثَ موضوعًا.

- أما الإدراج في السند: فله صورٌ:

منها: أن يسمعَ حديثًا من جماعة مختلفينَ في إسناده أو متنه، فيرويه عنهم باتِّفاق، ولا يبيِّن ما اختُلفَ فيه.

ومنها: أن يكونَ عنده متنانِ بإسنادَين، فيرويهما بأحدهما.

وتُعرف بجمع الطرق، أو بتنصيص النُّقاد عليها.

وقـد أفـرد هـذا النـوع ـ المـدرَج ـ الحافـظُ الخطيـبُ البغـداديُّ (ت٤٦٣هـ) رحمـه الله تعالـى فـي كتابـه: «الفَصـلُ للوصلِ المـدرَجِ فـي النَّقل»، وهـو مطبوع.

* * *

---

(١) أخرجه البخاري (٢٥٤٨).

المُدَبَّجُ

قال الناظمُ رحمه الله:

وَمَــا رَوَى كُلُّ قَرِيــنٍ عَــنْ أَخِــهْ   (مُدَبَّــجٌ) فَاعْرِفْــهُ حَقًّــا وانْتَخِــهْ

الأقرانُ: هم المتساوُون في طبقةِ الإسناد.

والتَّدبيجُ: هو أن يتبادلَ الأقرانُ في نفس الطبقة الروايةَ عن بعضهمُ البعض.

مثاله:

عائشــةُ وأبــو هريــرةَ رضي الله عنهمــا كلٌّ منهما ســمع من الآخر، فــكلٌّ منهما شــيخٌ للآخر.

فائدةُ معرفةِ المدبَّج:

يُستفاد منه التحقُّقُ من صحَّة السند، وعدمُ توهُّمِ الخطأ فيه، وذلك عند رؤيةِ روايةٍ لقرينَين في طبقةٍ عن بعضهما، كعائشة وأبي هريرة، فمَن يعلمُ روايةَ الأقران يُدرِك أنَّ لهما روايةً عن بعضهما، وأنه لا يوجدُ وهمٌ في السند.

ومن هذا الباب: معرفةُ من يَروي عن أبيه عن جدِّه، ومعرفةُ الإخوة، فمثلًا: يوجد ستةٌ من الرواة عرفوا بـ: «ابن سيرين»، فمِن الضرورة بمكان أن نميِّزَ بينهم.

إذًا: هذا الباب فائدتُه تصويبُ الأسانيد ومعرفةُ حقيقتها، وليس غايةً يُسعى لها من باب التفكُّه.

* * *

المُتَّفِقُ والمُفْتَرِقُ

قال الناظمُ رحمه الله:

(مُتَّفِــقٌ) لَفْظًــا وَخَطًّــا مُتَّفِــقْ وضِــدُّهُ فِيمَــا ذَكَرْنَــا (المُفْتَــرِقْ)

هذا ليس نوعًا حديثيًّا، وإنما هو بحثٌ في علم الرجال، لمعرفة تشابُه الأسماء.

تعريفه: هو ما اتَّفقت فيه الأسماءُ لكن اختلفتِ الأشخاصُ، فإن اتّفقت أسماءُ الأشخاص وآبائهم زادَ الإشكال، وأحيانًا تتفقُ أسماءُ الأجداد، أو الكُنى.

مثاله: الخليلُ بـن أحمدَ ستةُ أشخاص، أحدُهم الفراهيديُّ (ت١٧٠هـ) شيخُ سِيْبُوْيَهْ (ت١٨٠هـ).

وقد جمع العلماءُ هذه الأسماءَ، وكتبوا فيها المؤلفاتِ خشيةَ الالتباس.

* * *

المؤتَلِفُ والمختلِفُ

قال الناظم رحمه الله:

(مُؤْتَلِفٌ) مُتَّفِقُ الخَطِّ فَقَطْ وَضِدُّهُ (مُخْتَلِفٌ) فَاخْشَ الْغَلَطْ

المؤتَلِفُ والمختلِفُ: هو اتفاقُ الألفاظ خطًّا وافتراقُها نُطقًا، وقد كانت الكتابةُ غيرَ مَنقوطة، فيبدو الرَّسم واحدًا، مثل: (فتبيَّنوا، فتثبَّتوا)، و(بَشير، بُشَير، يَسير، يُسَير، نُسَير...)، وقد بيَّن ذلك العلماءُ في كتب خصَّصوها للتفريق بين هذه الألفاظ، وذكروا تحتَ كل واحدٍ منها أسماءَ الرجال الذين سُمُّوا به؛ منعًا للَّبْس بينها، ككتاب: «الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب» لابن ماكولا (ت٤٧٥هـ) رحمه الله.

وبسبب اشتباه الكلمات والأسماء خرجت أنواعٌ كالمصحَّف والمحرَّف.

مثاله:

تصحيفُ «احتجرَ النبي ﷺ في المسجد»[1] إلى «احتجم»، حيث بُنِيَ عليه جوازُ الحجامة في المسجد، وصوابُه «احتجَرَ» أي: اتَّخذ حُجْرةً.

* * *

(١) أخرجه البخاري (٦١١٣)، ومسلم (٧٨١)، عن زيد بن ثابت رضي الله عنه.

المُنْكَرُ

قال الناظم رحمه الله:

وَ(المنكَــرُ) الْفَــرْدُ بِــهِ رَاوٍ غَدَا   تَعْدِيلُــهُ لا يُحمِــلُ التَّفَــرُّدَا

الحديثُ المُنْكَرُ: هو الحديثُ الذي انفردَ به مَن لا يَقبلُ النقّاد تفرُّدَه، ومن ذلك: تفرُّدُ الضَّعيف مخالفًا لما رواهُ الثِّقات.

ولإدراك كيفية حكمِ النُّقاد على الحديث بأنه منكرٌ، أو على الراوي بأنه منكَرُ الحديث؛ نقول: شرطُ قَبول الراوي أن يكونَ عدلًا ضابطًا، فللحكمِ على عدالة الراوي يُسألُ عن سيرتِه وحالِه مَن يعرفُه من النُّقاد.

أما للحكم على ضبطِه، فإن العلماء يَسبُرون حديثه، فيقومون بجمعِ حديثِه، وليكن مثلًا مئةَ حديث، ثم ينظرونَ مَن شاركه في حديثه من الثِّقات، فيجدونَ أنه شورك في سبعينَ حديثًا، وانفردَ بثلاثينَ؛ مثلًا.

ثم ينظرون فيما شارك به الثقات، فإن وافقَهم في القليلِ وخالفَهم في الأكثر، فهذا دليلُ ضعفه وعدمِ ضبطه، فيحكمُ العلماءُ على ما انفردَ به من الأحاديث بأنها **مناكيرُ**، ويكون هذا الراوي **منكَرَ الحديث**.

وهو لشدّة ضعفه لا يحملُ الحديثَ حالَ انفرادِه، فإذا خالف كان ذلك أشدَّ.

فائدة:

قد يستنكر النُّقاد بعضَ تفرُّدات الثقات بل الأئمة لقرائن معينة.

* * *

المَتْرُوكُ

قال الناظمُ رحمه الله:

(مَتْرُوكُــهُ) مَــا وَاحِــدٌ بِــهِ انْفَــرَدْ وَأَجْمَعُــوا لِضَعْفِــهِ فَهْــوَ كَــرَدّ

المتروك إذا وصف به الرواي: فهو شخصٌ مطعونٌ في عدالته؛ ككونه متَّهمًا بالكذب، أو ظاهرَ الفسق، أو تالفَ الضبط جدًّا، ولم يقوِّه أحدٌ.

أمـا إذا وُصـفَ حديـثٌ ما بأنه متـروكٌ، فيكون معنـى ذلك أنَّ فـي رواتِه رجلًا متروكًا.

***

المَوضُوعُ

قال الناظمُ رحمه الله:

وَالكَــذِبُ المُخْتَلَــقُ المَصْنُــوعُ   عَلَـى النَّبِـيْ فَذلِـكَ (الموْضُــوعُ)

الحديثُ الموضوعُ جريمةٌ في فعله، وجريمةٌ في نقله، يحرُمُ ذكرُه في أيِّ معنًى كان؛ لأن فيه كذبًا على رسول الله ﷺ، وانتحالًا لشخصيته، وقد قال ﷺ: «من كذب عليَّ متعمِّدًا فليتبوّأ مقعده من النار»[1].

والحديث الموضوع: هو كلُّ ما ينسبُ إلى رسول الله ﷺ كذبًا وزورًا واختلاقًا، مما لم يقُلْه أو يفعَلْه أو يقرَّه أو يتَّصفْ به ﷺ.

ولا يكاد يفعل ذلك مؤمنٌ، إلا بتلبيسٍ شيطانيٍّ، كما حصل لبعض الوضّاعين الذين ظنُّوا أنهم يفعلون خيرًا.

فلينتبه الناسُ اليوم مما ينتشرُ على وسائل التواصل ـ بل: التباعد ـ الاجتماعي من الموضوعات، ولا سيَّما ممَّن يظنُّ أنه ينشر الخير بين المسلمين.

وغالبُ الأحاديث الموضوعة تكونُ ركيكةَ الألفاظ والمعاني، وفيها مبالغاتٌ لا تخفى على طالب العلم الذي له أُنسٌ بكتاب الله، وزادٌ من الأحاديث الصحيحة، ومعرفةٌ بأسلوب النبي ﷺ، فهو السبيلُ لعصمة الإنسان من الوقوع في مهاوي الأحاديث الموضوعة، التي لا تخلو من الدّسِّ في الدين.

ويُعرف الحديث الموضوع أيضًا بإسناده، الذي يكون فيه رجلٌ ممَّن جرحه العلماء بالكذب أو الوضع.

---

(١) أخرجه البخاري (١١٠)، ومسلم (٣)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ومن أسباب الوضع والكذب على رسول الله ﷺ: ظهورُ البدع، والأهواء، والفرق، والاتجاهات السياسيَّة، ثمَّ العقَديَّة.

وقد نشأت في تاريخنا الإسلامي **فرقةُ الزَّنادِقة**، الذين كانوا يضعون الأحاديث على رسول الله ﷺ، بُغيةَ الطَّعن في دين الله.

أخرج الحافظ ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧/ ١٢٧)، عن إسماعيل بن إبراهيم، قال: أخذ هارون الرشيد زنديقًا فأمر بضرب عنقه، فقال له الزنديق: لمَ تضرب عنقي يا أمير المؤمنين، قال: أُريحُ العبادَ منك، قال: فأين أنت من ألف حديثٍ وضعتُها على رسول الله ﷺ، كلُّها ما فيها حرفٌ نطقَ به رسول الله ﷺ؟ قال: فأين أنت يا عدوَّ الله من أبي إسحاقَ الفَزاري وعبدِ الله بن المبارك، ينخُلانها فيخرجانها حرفًا حرفًا؟

وقد جمع العلماءُ الأحاديثَ التي وُصفت بأنها موضوعةٌ في كتب أفردوها لذلك، وبيَّنوا وضعَها والمتهمَ بوضعها، ككتاب «الموضوعات» لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، وكتاب «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة» لابن عِرَاق ـ كاسم البلد ـ الكناني (ت٩٦٣هـ)، وغيرها.

وأما اليوم وبعد أن حُفظت السنة في دواوينها منذ قرون، فقد نشطت حركاتُ وضعٍ معاصرةٌ تختلف عن حركات الوضع في الزمن السالف، وهي لا تضعُ الألفاظ، لكنَّ دأبَها الوضعُ والتحريفُ في المفاهيم الإسلامية الأصيلة، بتحريف الكلم عن مواضعه، سواءٌ أكان من كتاب الله تعالى أم من سنة نبيه ﷺ.

فنسأل الله تعالى أن يحميَ الأمة الإسلامية من الكذب القديم ومن الكذب المعاصر، والذي لا تنجو منه الأمةُ إلّا بالفهم العامِّ الكلِّي الشامل لعلوم الإسلام، والإخلاص لله تعالى في السِّر والعلن.

وأخيرًا:

رحم الله ابن خطيب داريا الدِّمشقي[1]، حيث قال:

لم أَسْعَ في طلبِ الحديثِ لسَمْعِهِ ... أو لاجتماعِ قديمِهِ وحديثِهِ

لكنْ إذا فاتَ المحبَّ لقاءُ مَنْ ... يَهوى تعلَّلَ باستماعِ حديثِهِ

خاتمة المنظومة

وَقَدْ أَتَتْ كَالجَوْهَرِ المَكْنُونِ ... سَمَّيْتُهَا مَنْظُومَةَ البَيْقُونِي

فَوْقَ الثَّلاثِينَ بأَرْبَعٍ أَتَتْ ... أَقْسامُهَا تَمَّتْ بِخَيْرٍ خُتِمَتْ

جزى الله الناظم كلَّ خيرٍ، اللهم اجعلنا من الذين يستمعون القولَ فيتَّبعون أحسنه، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

***

(١) هو أبو عبد الله، جلال الدين، محمد بن أحمد بن سليمان بن يعقوب، المعروف بابن خطيب داريا، الأنصاري الخزرجي السعدي الدمشقي، المتوفى (٨١٠هـ)، رحمه الله تعالى، والبيتان في ترجمته من كتاب «المقفى الكبير» للمقريزي (٥/ ١٠٢).

المنظومة البيقونية

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

١ - أبدأُ بالحمدِ مُصَلِّيًا عَلَى   مُحَمَّدٍ خَيْرِ نبيٍّ أُرْسِلا

٢ - وذِي مِنَ اقْسَامِ الحَدِيثِ عِدَّهْ   وَكُلُّ واحدٍ أتى وحدَّه

٣ - أوَّلُها الصَّحِيحُ وَهْوَ مَا اتَّصلْ   إسْنَادُهُ وَلَمْ يَشِذَّ أَوْ يُعَلْ

٤ - يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ   مُعْتَمَدٌ فِي ضَبْطِهِ وَنَقْلِهِ

٥ - والحَسَنُ المعروفُ طُرْقًا وَغدَتْ   رِجَالُهُ لا كالصّحيحِ اشْتَهَرَتْ

٦ - وكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الحسن قَصُرْ   فهو الضعيف وَهْوَ أَقْسَامًا كَثُرْ

٧ - وَمَا أُضِيفَ للنَّبِي المَرْفُوعُ   وَمَا لِتَابِعٍ هو المقطوعُ

٨ - والمُسنَدُ المُتَّصِلُ الإسنادِ مِنْ   رَاوِيهِ حَتَّى المُصْطَفَى وَلَمْ يَبِنْ

٩ - وَمَا بِسَمْعِ كُلِّ رَاوٍ يَتَّصِلْ   إسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَالْمُتَّصِلْ

١٠ - مُسَلْسَلٌ قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى   مِثْلُ أَمَا وَاللهِ أَنْبانِي الْفَتَى

١١ - كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمَا   أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّما

١٢ - عَزِيزُ مَرْوِي اثْنَيْنِ أَوْ ثَلاثَهْ   مَشْهُورُ مَرْوِي فَوْقَ مَا ثَلاثَهْ

١٣ - مَعَنْعَنٌ كَ: عَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمْ   وَمُبْهَمٌ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمْ

١٤ - وَكُلُّ مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ عَلا   وَضِدُّهُ ذاك الذي قد نَزَلا

١٥ - ومَا أضَفْتَهُ إِلَى الأَصْحَابِ مِنْ   قَوْلٍ وفعلٍ فهْوَ مَوْقُوفٌ زُكِنْ

١٦ ـ وَمُرْسـلٌ مِنْـهُ الصَّحَابِيُّ سَـقَطْ … وَقُـلْ غَرِيـبٌ مَـا رَوَى رَاوٍ فَقَـطْ

١٧ ـ وَكُلُّ مَـا لَـمْ يَتَّصِـلْ بحـالِ … إسْـنَادُهُ مُنْقَطِـعُ الأوْصـالِ

١٨ ـ والُمعْضَـلُ السـاقِطُ مِنـه اثنانِ … ومـا أتـى مُدلَّسًـا نوعـانِ

١٩ ـ الأَوَّلُ: الإسْـقَاطُ لِلشَّـيْخِ وَأَنْ … ينقـلَ عَمَّـنْ فَوْقَـهُ بِـ: عَـنْ وَأَنْ

٢٠ ـ والثَّـانِ: لا يُسْـقِطُهُ لَكِنْ يَصِفْ … أَوْصَافَـهُ بِمَـا بِـهِ لا ينْعـرِفْ

٢١ ـ ومـا يخالـفْ ثِقَـةٌ بِـهِ المـلا … فالشـاذُّ والَمقْلُـوبُ قِسْـمَانِ تَـلا

٢٢ ـ إِبْـدَالُ رَاوٍ مَـا بِـرَاوٍ قِسْـمُ … وَقَلْـبُ إسْـنَادٍ لمَتْـنٍ قِسْـمُ

٢٣ ـ والفَـرْدُ مَـا قَيَّدْتَـهُ بِثِقَـةِ … أَوْ جَمْـعٍ اوْ قَصْـرٍ عَلَـى روايـةِ

٢٤ ـ ومَـا بعِلَّـةٍ غُمُـوضٍ أَوْ خَفَـا … مُعَلَّـلٌ عِنْدَهُـمُ قَـدْ عُرِفَـا

٢٥ ـ وذُو اخْتِـلافِ سَـنَدٍ أَوْ مَتْـنِ … مُضْطَـرِبٌ عِنْـدَ أُهَيْـلِ الْفَـنِّ

٢٦ ـ والمدْرَجَاتُ فِي الحديثِ مَا أَتَتْ … مِـنْ بَعْـض أَلْفَـاظِ الـرُّوَاةِ اتَّصَلَـتْ

٢٧ ـ ومَـا رَوى كُلُّ قَرِيـنٍ عَـنْ أَخِـهْ … مُدَبَّـجٌ فَاعْرِفْـهُ حَقًّـا وانْتَخِـهْ

٢٨ ـ مُتَّفِـقٌ لَفْظًـا وَخَطًّـا مُتَّفِـقْ … وضِـدُّهُ فِيمَـا ذَكَرْنَـا المُفْتَـرِقْ

٢٩ ـ مُؤْتَلِـفٌ مُتَّفِـقُ الخَـطِّ فَقَـطْ … وَضِـدُّهُ مُخْتَلِـفٌ فَاخْـشَ الْغَلَـطْ

٣٠ ـ وَالمُنْكَـرُ الْفَـرْدُ بِـهِ رَاوٍ غَـدَا … تَعْدِيلُـهُ لا يَحمِـلُ التَّفَـرُّدَا

٣١ ـ مَتْرُوكُـهُ مَـا وَاحِـدٌ بِـهِ انْفَـرَدْ … وَأَجْمَعُـوا لِضَعْفِـهِ فَهْـوَ كَـرَدّ

٣٢ ـ وَالكَـذِبُ المُخْتَلَـقُ المَصْنُوعُ … عَلَـى النَّبِـي فَذلِـكَ الموْضـوعُ

٣٣ ـ وَقَـدْ أَتَتْ كَالجَوْهَـرِ المَكْنُونِ … سَـمَّيْتُهَا مَنْظُومَـةَ البَيْقُونـي

٣٤ ـ فَـوْقَ الثَّلاثيـنَ بأَرْبَـعٍ أَتَـتْ … أقْسَـامُهَا تَمَّـتْ بِخَيْـرٍ خُتِمَـتْ

الفهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

* * *

لـم يكـن القصـدُ تأليـفَ شرح لهـذه المنظومـة، يُزاحم شروحَها السـابقةَ الكثـيرةَ النافعة، وإنما هي جملـةُ دروسٍ أُلقيَت واسـتفاد منها الطـلاب، ووجـدَ بعضُهم فيها من تأسـيسِ النَّظر والتَّصـوُّر لعلـوم الحديـث، ما لم يجـده في المطوَّلات، بعد دراسـةِ هـذا العلم بضعَ سـنينَ، فاقترِحَ هـؤلاء الإخوةُ أن يُجعـلَ ذلك في كتـاب يسـهُل تنـاولُه، وتُبتـدَأ به دراسـةُ هـذا العلم، فـكان هذا الكتاب.

الناشر